جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان: علوم اقتصادية، وعلوم تجارية وعلوم التسيير

فرع علوم تجارية، تخصص مالية وتجارة دولية

بعنوان:

دور تحرير التجارة الدولية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التوجهات الدولية

دراسة حالة الجزائر 2010-2020

من إعداد الطالبة:

- هواري وئام

تحت إشراف الأستاذ:

د.شرفاوي سمية

أمام اللجنة المكونة من السادة:

اللقب والإسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
العراب سمية	دكتورة	جامعة غرداية	رئيسا
شرفاوي سمية	دكتورة	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
ميسون بلخير	دكتور	جامعة غرداية	مناقشا

الموسم الجامعي: 1443-1444هـ/2022-2023م

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان: علوم اقتصادية، وعلوم تجارية وعلوم التسيير

فرع علوم تجارية، تخصص مالية وتجارة دولية

بعنوان:

دور تحرير التجارة الدولية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التوجهات الدولية

دراسة حالة الجزائر 2010-2020

من إعداد الطالبة:

- هواري وئام

تحت إشراف الأستاذ:

د.شرفاوي سمية

أمام اللجنة المكونة من السادة:

اللقب والإسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
العراب سمية	دكتورة	جامعة غرداية	رئيسا

شرفاوي سمية	دكتورة	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
ميسون بلخير	دكتور	جامعة غرداية	مناقشا

الموسم الجامعي: 1443-1444هـ/2022-2023م

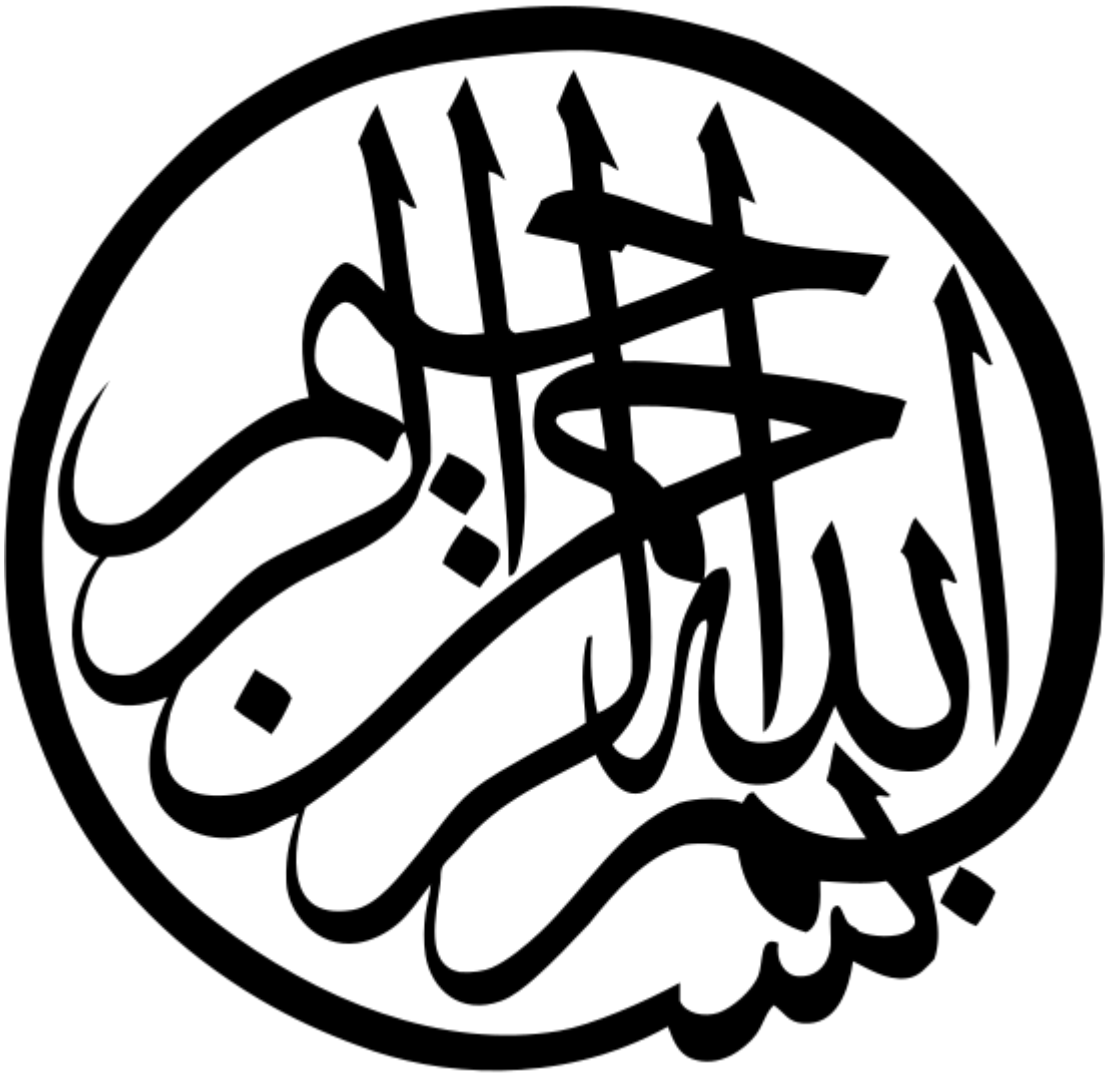
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحمد ويرضى وأصلي وأسلم على

من لا نبي بعده سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أما بعد أتقدم بإهدائي:

إلى من هي أندى من قطرات بعده الندى وأسقى من ماء الدجى

إلى مثلي الأعلى والقدرة الصارخة رمز الإرادة المتجددة

إلى من رافقتني بدعواها في كل خطوة من خطوات حياتي

إلى من ضحت بنفسها من أجلنا إليك "أمي الغالية" حفظها وأطال في عمرها.

إلى من أوصلني إلى رتب المعالي وقدوتي في الحياة الذي أدين له بكل لحظة الذي سعى جاهدا ليفي

لي ما أحتاجه في الحياة "أبي الغالي" أدامك الله تاجا فوق رؤوسنا.

إلى من أتقاسم معهم حلو الحياة ومرها إخوتي الأعزاء:

بغداد، عبد العزيز، سارة، دلال، مصطفى، إيناس

وإلى البرعم التي تفتحت فأشرقت:

عبد المعز، هيثم، غزلان

إلى عائلتي الثانية

"كريمات"

إلى كل من حضر في القلب وغاب عن اللسان لكثرة الأحباب.

تشكرات وعرفان

الشكر العميم كله لله رب السماوات ورب الأرض رب العالمين

يقول خير الأنام صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

{إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوفِيقِي إِلَّا بِاللهِ عَلَيهِ تَوَكَلتُ وَإِلَيهِ أُنِيبْ}

الآية 88 سورة هود

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء

والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

لا يسعنا بعد الانتهاء من إعداد هذه المذكرة إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان

إلى أستاذتنا الفاضلة

الدكتورة سمية شرفاوي

التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة حيث قدمت لي النصح و الإرشاد طيلة فترة

الإعداد فلها مني كل شكر و التقدير

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء

شكر وعرفان

ملخص الدراسة

مقدمة

توطئة.....ب

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لتحريرالتجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة

تمهيد: 3

المبحث الأول:الإطار النظري والمفاهيمي للتجارة الخارجية..... 4

المطلب الأول: ماهية تحرير التجارة الخارجية..... 4

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية..... 4

أولا: تعريف التجارة الخارجية. 4

ثانيا: تعريف تحرير التجارة الخارجية..... 5

الفرع الثاني: نظريات التجارة الخارجية..... 6

أولا: النظريات التقليدية في التجارة الخارجية. 6

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية 11

ثالثا: النظرية الحديثة 12
المطلب الثاني: السياسة التجارية بين الحرية والتقييد 15
الفرع الأول:مفهوم السياسة التجارية وأهدافها 15
أولا: تعريف السياسة التجارية..... 15
ثانيا: أهداف السياسة التجارية..... 16
الفرع الثاني: سياسة حماية وحرية التجارة الخارجية وحجمهما 17
أولا :سياسة الحماية التجارية وحجمها..... 17
ثانيا: سياسة الحرية التجارية وحجمها..... 18
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لترقية الصادرات 19
المطلب الأول: تعريف الصادرات..... 19
المطلب الثاني: ماهية التصدير 20
الفرع الأول: مفهوم التصدير وأهدافه 20
أولا: تعريف التصدير..... 20
ثانيا: أهداف التصدير 20
ثالثا: نظريات التصدير 21
الفرع الثاني: دوافع وقواعد التصدير..... 23
أولا: دوافع التصدير..... 23
ثانيا: قواعد التصدير 24
المطلب الثالث: استراتيجيات ترقية الصادرات خارج المحروقات والعقبات التي تواجهها 25
المطلب الرابع: الهيئات المساعدة على ترقية الصادرات خارج المحروقات 27
المطلب الخامس: مشاكل ترقية الصادرات..... 29

المبحث الثالث :الدراسات السابقة 31
المطلب الأول: الدراسة باللغة العربية 31
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية 33
المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة..... 34
المطلب الرابع: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والسابقة 35
خلاصة الفصل الأول 40
الفصل الثاني: دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية صادرات الجزائر.....39
تمهيد: 39
المبحث الأول: أثر الصادرات خارج المحروقات 40
المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر 40
المطلب الثاني: تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة 2020/2010..... 43
المطلب الثالث: الهيكل السلعي لصادرات خارج المحروقات 46
المبحث الثاني: واقع قطاع التصدير خارج المحروقات 48
المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية فترة 2020/2010 48
المطلب الثاني: أهم المتعاملين مع الجزائر خارج قطاع المحروقات سنة 2018..... 51
المطلب الثالث: مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي52
المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين تحرير التجارة وترقية الصادرات 54
المطلب الأول: الآثار والانعكاسات المتوقعة إثر الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية:..... 54
المطلب الثاني: التعليق على النتائج تقييم وضعية الصادات خارج المحروقات في الجزائر 57
خلاصة الفصل..... 60
خاتمة..... 62

قائمة المصادر والمراجع 63

قائمة الأشكال:

رقم الأشكال	عنوان الشكل	الصفحة
1	التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة (2021/2010) بالمليار دولار أمريكي	41
2	تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2020/2010(مليار دولار امريكي)	44
3	هيكل الصادرات خارج المحروقات بالمليون دولار أمريكي	47
4	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق في سنة 2018	49
5	مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي بالمليار دولار خلال 2020/2010	53

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	نفقات الإنتاج مقدرة بساعات العمل	08
(1-2)	نظرية المزايا النسبية	09
(1-3)	تكاليف انتاج المنسوجات والكتان	11
(2-1)	التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة (2021/2010) بالمليار دولار أمريكي	40
(2-2)	تطور الصادرات الجزائرية لفترة 2010 -2020 بالمليار دولار أمريكي.	43
(2-3)	هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات بالمليون دولار أمريكي.	45
(2-4)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق خلال فترة 2020/2010	48
(2-5)	أهم المتعاملين (المستوردين) من الجزائر. الوحدة(مليون دولار).	50
(2-6)	مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي خلال 2020/2010	52

ملخص

ملخص:

عالجت الدراسة دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التوجهات الدولية، باستخدام السلاسل الزمنية تغطي الفترة الممتدة بين 2020/2010، ويهدف استخراج علاقة تحرير التجارة الخارجية بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، واستخدام أدوات التحليل الكلي كالصادرات...والإحصاءات والتقارير المتعلقة بمجال التجارة الخارجية. وقد أشارت النتائج إلى أن قطاع التجارة الخارجية قد عرف تذبذبات مستمرة من خلال تأثره بالصدمات كعدم استقرار أسعار المحروقات، التي هي العنصر الأساسي في إيرادات الصادرات الجزائرية، إضافة إلى تنامي مستمر للصادرات خارج المحروقات من حيث القيمة (المبالغ المرصودة بالدولار)، إضافة إلى العوامل الداخلية كضعف الإنتاجية الحدية للعامل الجزائري في مختلف القطاعات الإنتاجية، وبالتالي العمل على ترقية الصادرات غير النفطية بواسطة اعتماد آليات التحرير التجارة الخارجية والمتمثلة في سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، آلية التكتل الاقتصادي والمناطق الحرة، الخوصصة، العمل على تخفيض القيود الجمركية والجبائية على الأنشطة المصدرة، بالإضافة إلى تأهيل المؤسسات من حيث الجودة والتنافسية في الأسواق الأجنبية.

كلمات مفتاحية: تجارة خارجية، تحرير التجارة الخارجية، تطوير الصادرات، صادرات خارج المحروقات.

Abstract:

The study addressed the role of liberalizing foreign trade in promoting non-hydrocarbon exports in light of international trends, using time series covering the period between 2010/2020, and aims to extract the relationship of

liberalizing foreign trade to promoting exports outside the hydrocarbon sector, based on the analytical descriptive approach and the case study approach, and the use of tools Aggregate analysis such as exports...and statistics and reports related to foreign trade. The results indicated that the foreign trade sector has known continuous fluctuations through its vulnerability to shocks such as the instability of fuel prices, which is the main element in the revenues of Algerian exports, in addition to the continuous growth of non-hydrocarbon exports in terms of value (amounts allocated in dollars), in addition to internal factors. As weak marginal productivity of the Algerian worker in various productive sectors.

Key words: foreign trade, foreign trade liberalization, export development, non-hydrocarbon, exports.

مقـــــدمة

توطئة

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها وتجسيد سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الاقتصادية ضرورية لنجاح التنمية وبعث النمو الاقتصادي وهذا لارتباطها الوثيق بالتنمية بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الاقتصادي وهذا بالاعتماد على الآليات والأدوات المناسبة والفعالة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المرجوة. إذن فالتجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول على الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة .

في هذا الإطار قامت الجزائر بإرساء عدة تغييرات على مستوى هياكلها الإستراتيجية وخاصة الاقتصادية منها، سعيا منها لتحرير تجارتها الخارجية والرفع من قدراتها التنافسية من أجل مواجهة المنافسين الحاليين والمحتملين خاصة أن الجزائر على مقربة من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما قامت بإصدار جملة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات والاستفادة من برامج الدعم والتعاون الدولية الموجهة لها، فالشراكة الأجنبية تعد هي الأخرى من بين الأساليب القادرة على الرفع من تنافسية المؤسسات الجزائرية من خلال تطوير المعرفة واكتساب التكنولوجيا الحديثة وتمكينها من الدخول للأسواق العالمية بسهولة.

كما أن تحرير التجارة الخارجية في الجزائر اعتبر من المحاور التنموية الكبرى لتحقيق كفاءة وفعالية الاقتصاد الجزائري في الأسواق العالمية والمساهمة في تحسين تنافسيته.

أولا: إشكالية الدراسة

كيف يمكن أن تساهم عملية تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التوجهات الدولية؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي **الأسئلة الفرعية التالية:**

- ماهو واقع تحرير التجارة الخارجية في الجزئر ؟

- ماهو واقع ترقية الصادرات في الجزائر ؟
- هل يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى آثار إيجابية على ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

ثانيا: الفرضيات

على خلفية الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة، تم صياغة الفرضيات على النحو التالي:

- تحرير التجارة الخارجية في الجزائر يقوم بتنشيط الاقتصاد باعتبارها المحرك الأساسي له، ويؤدي لتحقيق أهدافها وتنويع صادرتها.
- هناك تدني في الصادرات خارج المحروقات في الجزائر رغم تنوع المتعاملين مع الجزائر من عدة دول.
- يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى آثار إيجابية على المدى المتوسط والطويل في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

ثالثا: أهمية الدراسة:

يعتبر هذا الموضوع ذات أهمية بالغة لنظر في تنويع الصادرات خارج المحروقات باعتبار الجزائر تعتمد على مصدر واحد وهو البترول فهذا يشكل خطر على الاقتصاد الوطني لأنه مادة زائلة وأسعاره في تقلب دائم، وعليه وجب البحث في كيفية إعادة هيكلة الصادرات الجزائرية من أجل زيادة مصادر الدخل الوطني ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية.

رابعا: أهداف الدراسة

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- معرفة الدور الذي تلعبه حرية التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- معرفة أهم الوسائل والإجراءات والتدابير التي يمكن أن تعتمد عليها إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- معرفة واقع وآفاق قطاع الصادرات في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الحالية.

خامسا: المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدراسة:

لمعالجة موضوع البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة.

الأدوات المستخدمة في الدراسة:

- أدوات التحليل الكلي، كالتضخم، الصادرات، الواردات...إلخ.
- القوانين والتشريعات المتعلقة بمجال التجارة الخارجية.
- الإحصاءات والتقارير والدوريات والنشرات المتعلقة بموضوع البحث، التي تم الحصول عليها من مختلف المصالح والهيئات الرسمية الجزائرية منها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)
(ONS) الديوان الوطني للإحصائيات.
- تحليل البيانات المتوافرة من إحصاءات وأرقام محصل عليها من مختلف المراجع ومواقع الأنترنيت.

سادسا: مبررات الدراسة:

المبررات الذاتية:

- ارتباط هذا الموضوع بنوع التخصص الذي ندرس فيه
- لأهمية هذا الموضوع الذي يدرس على مستوى عالمي

المبررات الموضوعية:

- يعتبر الموضوع من مواضيع الساعة كون أسعار البترول في تقلبات مستمرة.
- إن موضوع التجارة الخارجية لها دور كبير في تنامي التجارة العالمية.
- باعتبار الموضوع من أهم انشغالات الدولة الجزائرية من خلال التركيز على تطوير صادراتها خارج المحروقات، وبالتالي العمل على إزالة كافة القيود التي تعيق التجارة الخارجية

سابعا: حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتمثل في دولة الجزائر.

الحدود الزمانية: الفترة الممتدة من 2010 إلى2020.

ثامنا: صعوبات الدراسة:

صعوبة في إيجاد الإحصائيات الشاملة والوافية التي تخدم الموضوع بشكل أوسع والبرامج الإحصائية كتقنية حديثة في إعداد النماذج الإحصائية.

عاشرا:هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول تطرق إلى الإطار النظري للتجارة الخارجية وترقية الصادرات في ظل التطورات الدولية الراهنة، حيث تناول المبحث الأول الإطار النظري والمفاهيمي للتجارة الخارجية، قسم إلى مطلبين، المطلب الأول تناول ماهية تحرير التجارة الخارجية وتطرق المطلب الثاني إلى السياسة التجارية بين الحرية والتقييد، وتطرق المبحث الثاني إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات والعقبات التي تواجهها، انقسم إلى ثلاث مطالب في المطلب الأول ماهية الصادرات والتصدير، وتحدث المطلب الثاني عن استراتيجيات ترقية الصادرات،وتطرق المطلب الثالث إلى الهيئات المساعدة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، وفي المطلب الرابع تناول مشاكل ترقية الصادرات.أما المبحث الثالث فتناول الدراسات السابقة وأوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والسابقة.

وتناول الفصل الثاني دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول واقع التجارة الخارجية خارج المحروقات ، أما المبحث الثاني تطرق إلى واقع قطاع التصدير خارج المحروقات، وتحدثنا في المبحث الثالث تحليل العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وترقية الصادرات.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية لتحرير التجارة الخارجية

في ظل التطورات الدولية الراهنة

تمهيد:

إن حركة التجارة الدولية بدأت بلا شك بمفهوم بسيط يقوم على المقايضة في بادئ الأمر، ولكن هذا المفهوم مع تطور الحياة الاقتصادية أخذ أبعاد جديدة ومفاهيم مختلفة عماكان عليه في السابق. حيث تلعب التجارة الدولية دورا مهما ورئيسيا في تنمية اقتصاديات الدول، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصاد عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف النشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، أين تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة داخلية، وبينها وبين العالم الخارجي كتجارة خارجية. فبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الاقتصاد الوطني وتعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة.

نتطرق في هذا الفصل إلى التجارة الدولية في ظل التطورات الدولية الراهنة بالحديث على مجمل هذه التطورات الحديثة التي أثرت ودعمت فكرة تحرير التجارة والمتمثلة في العولمة وانتشار التكتلات الاقتصادية وبروز المنظمة العالمية للتجارة كجهاز يقوم بعملية تنظيم التجارة الدولية حيث سنقوم بالتحدث عن سياسات التجارة الخارجية التي تختلف من دولة إلى أخرى، وسنركز على نظريات تحرير التجارة الخارجية، والسياسة التجارية بين الحرية والتقييد.

ولإبراز كل ما سبق نقسم الفصل إلى ثلاث مباحث هما:

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتجارة الخارجية

المبحث الثاني:الإطار النظري والمفاهيمي لترقية الصادرات

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول:الإطار النظري والمفاهيمي للتجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية كبيرة في أي اقتصاد مفتوح في العالم الخارجي حيث تظهر أهميتها في دورها الذي يدعم استفادة كل دولة من المميزات التي تقدمها الدول الأخرى، بسبب عدم قدرة الدول على توفير حاجات مجتمعاتها بالاعتماد على مواردها المحلية، كما من الممكن الاستفادة من هذه الموارد في حالة استخدامها بطرق جيدة، بهدف تصديرها لدول العالم.

المطلب الأول: ماهية تحرير التجارة الخارجية

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سببا من أسباب الحروب،أما اليوم فهي تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها.[1]

أولا: تعريف التجارة الخارجية.

هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة والدول الأخرى وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود، الأيدي العاملة.[2]

كما يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[3]

---

[1] LASARY, le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005. Page12.

[2]عسال محمد طيب، تحرير التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الوطني، مذكرة التخرج ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة واقتصاد المؤسسة، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت،2015/2014، ص15.

[3]رشاد الحصاروآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2000، ص12.

وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها" أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، متمثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة".

ثانيا: تعريف تحرير التجارة الخارجية

يعد تحرير التجارة الخارجية مبدأ أساسي التي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية فهي تسعى إلى إزالة كافة القيود التي تحد من انسياب وحركة السلع والخدمات بين دول العالم.

سعت الجزائر كغيرها من دول العالم مع بداية الألفية الجديدة إلى تحرير تجارتها الدولية حيث قامت بتوقيع عدة اتفاقيات الشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي ورغبتها في إنشاء مناطق للتبادل الحر فقامت بعدة برامج إصلاحية تهدف من خلالها إلى انتقال نحو اقتصاد السوق وذلك بإصدار قوانين مختلفة قصد تشجيع الاستثمار خارج المحروقات.

هناك اختلاف بين الاقتصاديين لتحديد مفهوم تحرير التجارة الخارجية، فقد تعددت التعاريف ومنها:

التعريف الأول:

يمكن تعريف تحرير التجارة الخارجية على أنها جملة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي إتجاه الواردات أو الصادرات، وهي عملية تستغرق وقتا طويلا نظرا لظروف كل بلد، وعليه يمكن القول إن تحرير التجارة الخارجية يعني التخلي التام عن وضع القيود على التجارة الخارجية وأسعار الصرف.[1]

التعريف الثاني:

تحرير التجارة الخارجية هو مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية وغير الكمية التعريفية على تدفقات التجارة الخارجية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.[2]

التعريف الثالث:

[1].زغدود حمزة، انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري2004/2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص28.

[2]. عبيد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005، ص249.

بالنسبة للمؤسسات الدولية تحرير التجارة يعني:

أولا:التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والإستيراد.

ثانيا: تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة والحد من درجة تشتتها.

ثالثا: تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية والإتجاه نحو نظام موحد للرسوم الجمركية.[1]

الفرع الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تبحث نظريات التجارة الخارجية في دراسة وتحليل المشكلة الاقتصادية في إطار الدولي، وفي أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة، وكيفية تفاعل مجموعة من الاقتصاديات القومية المتباينة والمتداخلة مع بعضها البعض من أجل تخصيص الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية المتعددة.[2] ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى النظريات التي ظهرت من أجل الوصول إلى تفسيرات أكثر واقعية لقيام التجارة الخارجية.

أولا:النظريات التقليدية في التجارة الخارجية.

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الدولية، بحيث لم يكن للتجاريين من قبلهم نظرية منفصلة في هذا المجال، فبالنسبة لهم فإن ثروة الأمم تقاس بما لديها من رصيد الذهب والفضة، ولا تقاس بما تمتلكه من موارد أساسية كالأرض الزراعية ووسائل الإنتاج والثروات الطبيعية والعنصر البشري، وعلى هذا الأساس فقد هاجم الكلاسيك التجاريين وانتقدوا آراءهم ودعوا إلى حرية التجارة الدولية التي تسمح في نظرهم لكل بلد من تحقيق مزايا مكتسبة من جراء عملية الإنتاج والتبادل، كما أنهم بينوا فوائد التبادل التجاري بين الدول وتحاول نظريتهم تفسير الأمور الثلاثة:

- يتعلق الأمر الأول بتحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الدولية، ومنه التعرف على أسباب قيام التبادل الدولي.

[1].باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013، ص37.

[2]عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة الدول العربية، ج2، ط1، القاهرة، 2003، ص124.

- يتعلق الأمر الثاني بتحديد نسب التبادل بين تلك السلع التي ستستقر في التجارة الدولية، أي تحديد النفع من قيام التبادل الدولي بالنسبة لكل دولة.
- أما الأمر الثالث فيتعلق بكيفية تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية إذا ماطرأ ما يخل به.

وهي النقاط التي سنحاول مناقشتها من خلال هذا الفرع وذلك من خلال دراسة كل من نظرية النفقات المطلقة، نظرية النفقات النسبية ونظرية القيم الدولية.[1]

➢ **نظرية النفقات المطلقة.**

استعرض آدم سميث في كتابه ثروة الأمم فوائد حرية التجارة، فأوضح أن حرية التجارة تتيح للبلد الإفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع حجم السوق، ولقد جاء حديث آدم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما أسماه " النظام المركانتيلي" ذلك النظام الذي أرسى قواعده أصحاب مذهب التجاريين كما سبقت الإشارة.

فقد قام هذا النظام على أساس تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية لتعظيم الصادرات وتقليل الواردات وبالتالي زيادة حيازة الدولة من المعدن النفيس.[2]

وبما أن آدم سميث ينتمي للمدرسة الكلاسيكية فإن نظريته تخضع لفرضيات الكلاسيك وهي:

- وجود دولتين فقط، سلعتين فقط.
- العنصر الإنتاجي المهم والذي يعتبر محور العملية الإنتاجية هو العمل وبالتالي فإن تكلفة إنتاج أي سلعة وبالتالي سعرها يتحدد بمقدار ساعات العمل المبذولة في انتاجها.

ورغم ذلك فقد وجهت لهذه النظرية انتقادات وذلك لكونها لم تستطع أن تفسر التجارة في حالة وجود أكثر من دولتين متخصصتين في انتاج معين.[3]

لنضرب المثال التالي للتوضيح:

---

[1] دومنيك سلفاتور، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993، ص 10.

[2] عادل أحمد حشيش،مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت– لبنان، 2003،ص70.

[3] بادة إسحاق، تقنيات الدفع ودورها في تمويل التجارة الخارجية، دراسة حالة البنك الجزائري"وكالة تقرت"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة ، 2015، ص25.

لدينا بلدان هما فرنسا واسبانيا ينتجان سلعتين هما القمح والسكر، وظروف الإنتاج في البلدين هي بحيث أن نفقات انتاج وحدة من السلعة كالتالي:

الجدول رقم (01): نفقات الانتاج مقدرة بساعات العمل

	القمح	السكر
فرنسا	100سا/و	200سا/و
اسبانيا	100سا/و	90سا/و

المصدر: سامي عفيف حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية،ط1، مصر، 2003، ص111.

في هذا المثال كماهو موضح تنتج فرنسا واسبانيا القمح والسكر وكلا حسب الحجم الساعي، واضح أنه من الأفضل أن توجه اسبانيا مواردها لإنتاج القمح ومبادلته بالسكر وان توجه فرنسا مواردها لانتاج السكر ومبادلته بالقمح، بدلا من أن توجه كلا منهما مواردهما لانتاج كل من السلعتين، أو باستعارة عبارة آدم سميث نفسها: طالما أن اسبانيا تنتج السكر بتكاليف أرخص، فمن الأفضل أن توجه مواردها من العمل في فرنسا لانتاج القمح، وتبادله بالسكر الفرنسي بهذا تستطيع اسبانيا أن تزيد من مقدار ما تحصل عليه من كل السلعتين.

- **نظرية النفقات النسبية**

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الانجليزي ديفيد ريكاردو بنسف النظرية السابقة وذلك في كتابه عن التجارة الخارجية 1817(الاقتصاد السياسي والضرائب) وقد اعلن ريكاردو عن قانون الميزة النسبية وطبقا لهذه النظرية فإن ريكاردو يؤكد بأنه ليس كل الدول تستطيع وأن يكون لديها ميزة مطلقة في الانتاج ففي كثير من الدول وخاصة الدول النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها وذلك بسبب الطرق التقليدية في الانتاج أو غير الكفؤة أو بسبب عدم تمكنها من بناء مشاريع ضخمة للاستفادة من الوفر في التكاليف كما هو الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا.

بنى ريكاردو نظريته على أساس نظرية العمل أساس القيمة، أي أن قيمة أي سلعة يحددها حجم العمل الذي يكفي لانتاجها بمعنى مايسغرقه انتاجها من وقت، وعليه فيكون ثمن السلعة التي يستغرق اينتاجها، يومين ضعف ثمن السلعة التي يستغرق انتاجها يوما واحدا، وتقوم هذه النظرية على الفروض الأساسية التالية:

- أن تتم التجارة الدولية بين دولتين وتقع على سلعتين فقط.
- حرية التجارة والمنافسة الكاملة.
- الاعتماد على نظرية القيمة في العمل عند قياس تكلفة انتاج السلع.
- الموارد الاقتصادية لكل دولة تظل كما هي ثابتة،وأن كل نوع من تلك الموارد متماثل، مثلا عنصر العمل يتكون من وحجات متجانسة لا تختلف في مستوى المهارة والتدريب، أو أن عنصر الأرض يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في درجة الخصوبة والجودة.
- أن عناصر الانتاج المختلفة تتحرك بسهولة تامة من نشاط إلى آخر على المستوى المحلي، بينما لا يمكنها أن تتحرك من دولة اخرى.
- لا تضاف إلى نفقة السلعة أي نفقة إضافية كنفقات النقل والتأمين...الخ.
- ثبات مستوى المعرفة الفنية كما هي داخل كل دولة مع إمكانية اختلاف هذا المستوى من دولة إلى اخرى.
- ثبات نفقات الإنتاج لكل من السلعتين موضوع التبادل.
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج أو الاتجاه التلقائي إلى التوظيف الكامل.[1]

الجدول رقم (02): نظرية المزايا النسبية

معدل التبادل	عدد الوحدات لكل وحدة ملابس	عدد وحدات العمل لكل وحدة قمح	
1 ملابس – 1.2 قمح	100	120	بريطانيا
1 ملابس – 0.88 قمح	90	80	الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: محمد عبد العزيز، مصطفى شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، مصر، بدون سنة، ص346.

[1]. طبني مريم، واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية"2002-2012"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،، جامعة بسكرة، 2014،ص6.

ومن المثال السابق يمكن الاستنتاج أن و.م.أ لديها ميزة مطلقة على بريطانيا في كل من سلعتي القمح والملابس ولكن لدى و.م.أ ميزة نسبية في إنتاج القمح أكثر من الميزة النسبية في إنتاج الملابس لهذا فإن الو.م.أ تتخصص في إنتاج القمح وتستورد الملابس من بريطانيا والعكس صحيح بالنسبة لبريطانيا حيث تتخصص في إنتاج الملابس وهذه الطريقة سوف تتحقق منافع من التبادل التجاري بينهما، وطبقا لنظرية الميزة النسبية للتكلفة فإن التجارة الحرة بين البلدان تشجع التخصص على نطاق واسع بالاضافة إلى الفائدتين التاليتين:

- ❖ تحقيق درجة عالية من تكافؤ الأسعار بين البلدان نتيجة للتبادل التجاري بينهما.
- ❖ تحقيق اقصى درجة من تخصيص الموارد في العالم، وهذا من شأنه تحقيق أقصى إنتاج ممكن.[1]

وقد تم انتقاد هذه النظرية من خلال مايلي:

- ❖ عدم سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا.
- ❖ عدم تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- ❖ عدم قدرة عناصر الإنتاج على التحرك بحرية كاملة على المستوى الداخلي.
- ❖ عدم تماثل الأذواق.
- ❖ إفتراض النظرية حالة السكون في تحليلها.

وتبقى نظرية دافيد ريكاردو رغم الانتقادات تتميز بتحليل سليم ومتماسك في التجارة الدولية بناءا على المكاسب التي تنتج عن هذا التخصص.[2]

- ➢ **نظرية القيم الدولية:**

كان لجون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية وفي إبراز اهمية الطلب في كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية، فوفقا لهذه النظرية يحدد معدل التبادل الدولي الطلب المتبادل في جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل

[1].زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية،الاسكندرية، بيروت،1999، ص105.

[2]زينب حسين عوض الله، نفس المرجع السابق ص293.

الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ستيوارت ميل على قوة طلب الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب.[1]

ويشرح "ميل" نظريته بافتراض أن هناك دولتين إنجلترا وألمانيا تنتجان المنسوجات والكتان، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تكاليف انتاج المنسوجات والكتان

الدول	المنسوجات	الكتان
إنجلترا	**10 وحدات**	**15 وحدة**
ألمانيا	**10 وحدات**	**20 وحدة**

ومن هذا الجدول نتبين أن المنسوجات في كلا من إنجلترا وألمانيا تتكلف قدرا من العمل أكبر مما يكلفه إنتاج الكتان، ولكن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية عن إنجلترا في انتاج الكتان في حين تتمتع إنجلترا بنسبة نسبية في انتاج المنسوجات بالنسبة لألمانيا وذلك لأن كمية العمل التي تنتج 10 وحدات من المنسوجات 15 وحدة من الكتان في إنجلترا، بينما تنتج نفس كمية العمل التي تنتج وحدة من المنسوجات في ألمانيا 20 وحدة من الكتان، ولذلك فمن المفيد بالنسبة للدولتين أن تتخصص إنجلترا في إنتاج المنسوجات وتستورد الكتان من ألمانيا، وتتخصص ألمانيا في إنتاج الكتان وتستورد المنسوجات من إنجلترا.[2]

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

وجاءت تطويرا لإسهامات المدرسة الكلاسيكية وتشمل مايلي:

- **نظرية هكشر واولين**

إن نظرية هكشر واولين كنظرية التحديث الكلاسيكية قامت على إرجاع إختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا لمصادر طبيعية أي درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج، وقامت هذه النظرية على الفرضيات التالية:

[1] عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، 2000، ص14.

[2].هاجر بوزيان الرحماني، محاضرات"مؤسسات العولمة والتبادل الدولي، مقياس المالية والتبادل التجاري ،تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تيموشنت، 2016،ص14.

- ❖ إعتبار عامل الوفرة أو الندرة في كميات عنصر افنتاج مصدرا طبيعيا لإختلاف نفقات الأسعار وسببا لقيام التجارة الخارجية.
- ❖ تشابه دوال الانتاج لكل سلعة في دول العالم المختلفة ويقصد بذلك أن الشروط الفنيتة متشابهة في كافة دول العالم، الأمر الذي يترتب عليه إستبعاد دور البحوث والتطوير.
- ❖ استبعاد دور الزمن لإبقاء دوال الإنتاج ثابتة.
- ❖ دوال الإنتاج متجانسة أي زيادة المدخلات لإنتاج سلعة معينة تزداد مخرجات بنفس النسبة.
- ❖ سيادة المنافسة الكاملة في كل سوق من أسواق السلع وخدمات عناصر الإنتاج.
- ❖ عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل دوليا.
- ❖ عدم قدرته على تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات وآثارها المباشرة على التجارة الخارجية وتنوعها.[1]
- ❖ **لغز ليونتيف**

من خلال ماقام به " هكشر واولين" لم يجد لليونتيف تطابق كما توصل إليه إلى أرض الواقع، حيث قام ليونتيف بدراسة صادرات وواردات الو.م.أ وجد أن صادرتها كثيفة العمل وواردتها كثيفة الرأسمال ويرجع السبب إلى إنتاجية العامل الأمريكي التي تبلغ ثلاث أضعاف أي عامل غيره نتيجة للتعليم والتدريب والتنظيم.[2]

ثالثا: النظرية الحديثة:

بسبب التقدم التكنولوجي السريع وظهور الشركات المتعددة الجنسيات كلاعب رئيسي في التبادل الدولي، لم تعد النظريات التقليدية قادرة على استيعاب هذه التطورات والتكيف تبعا لها ولإيجاد التفسير المناسب الذي ينسجم مع واقع التجارة العالمية الجديدة، أجريت العديد من الدراسات وظهرت العديد من التيارات الحديثة التي عنيت بدراسة وتفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول.

- ➢ **نظرية الفجوة التكنولوجية :**

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1996، ص 82.

[2] أحمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، الاسكندرية، 1994، ص237.

يرجع تفسير نموذج الفجوة التكنولوجية إلى الاقتصادي Posner، ومفادها أن للتفاوت التكنولوجي بين الدول المتقدمة والدول النامية أثر على هيكل التجارة الحالي، حيث تتمتع الدول المتقدمة بمجموعة من المزايا المكتسبة التي لها أثرها على تفوقها، وبالتالي وجود الميزة النسية في العديد من السلع المختلفة والتي ترجع أساسا إلى العاملين التاليين وهما:

- وجود التفاوت النسبي في الفن التكنولوجي المستخدم.
- اكتساب حقوق الإنتاج وشراء المخترعات الجديدة.

كما أن لوجود الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية أثر هام على حركة التجارة الدولية بينهما، وفي فترات لاحقة فإن الدول النامية تحاول تقليد الدول إنتاج الدول المتقدمة، المعتمد على الفن التكنولوجي في الأجل الطويل، وعندئذ فإن الفجوة التكنولوجية تبدأ فقدان أثرها ويتحول الإنتاج إلى البلدان النامية، مرتكزة أساسا على مدى وفرة أو ندرة عوامل إنتاجها.[1]

- **نظرية مهارة العمالة والتخصص:**

يرى"Keesing" أن العمالة ليس هي عاملا وحيدا ومتجانسا من بين عوامل الإنتاج إذ ينبغي تقسيمها إلى عدة أنواع من المهارات، فهو يميز من بين 8 فئات مرتبطة ب ثمانية أنواع من نشاط العلماء والمهندسين، التقنيون والمصممون الصناعيون، الإطارت الأخرى، القيادات، عاملو الآلات والكهرباء، البقية من العمال اليديون ذوي المهارة، الموظفون في المكاتب، العمال غير الماهريين والشبه الماهرين.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لها صادرات ذات كثافة اقوى من حيث العمالة الماهرة بالنسبة للبلدان الأخرى، مما يعاكس التناقض الظاهر الذي استحلاه "ليونتيف"، كما تشير الأعمال التي أجراها "Keesing" إلى أن النموذج الذي وضعه "هكشر واولين" قادر على التنبؤ بطبيعة المبادلات بالاستناد إلى الأرصدة التي نسميها أرصدة عاملية، شريطة أن تتم تجزئة العمالة نفسها إلى عدة فئات فرعية أكثر تجانسا.[2]

---

[1] سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص92.

[2] طالب دليلة،المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007/2006، ص16.

- **نظرية ليندر:**

يفرق ليندر في تفسيره لقيام التجارة الخارجية بين التجارة في المنتجات الأولية وتجارة المنتجات الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أ نتبادلها يتم طبقا للميزة النسبية والتي تحدد بتوفر هذه الموارد في بلد وندرتها في بلد آخر، وهو ما يتوافق والتفسير النيوكلاسيكي أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى ليندر أن هناك مجموعة أخرى من العوامل التي تحدد الصادرات والواردات المحتملة، وعوامل أخرى تحدد تحدد الصادارات والواردات الفعلية، ومن أهم محددات الصادرات المحتملة حجم الطلب المحلي إذ يقول "ليندر" { أن كثافة التجارة الخارجية لمنتوج ما تأتي من طلبه القوي وبالتالي إنتاجه في السوق المحلية} حيث أن إنتاج سلعة ما لأغراض تغطية السوق المحلي ينبغي أن يكون من الإتساع بحيث يمكن المنتجين من الوصول إلى اقتصاديات الحجم، وبالتالي تخفيض التكاليف إلى الحد الذي يجعلها تخترق الأسواق الدولية، خاصة التي لم تتشابه معها في مستويات الدخل.[1]

- **نظرية دورة المنتج:**

قام فرنون بهذا العمل سنة 1966 حيث يفترض بأن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية مما يسمح لها أن تكون ريادية في تطوير المنتجات الجديدة ثم تنتقل في المراحل الموالية إلى بلدان أخرى وهنا يفرق بين ثلاثة مراحل لتطور المنتوج وهي:

1. مرحلة الإنتاج: يبدأ تصنيع المنتوج في الو.م.أ وذلك لارتفاع مستوى الدخل وتكلفة الأيدي العاملة فعدم التأكد الذي يصاحب الإنتاج الجديد يجعل تسويقه في السوق المحلية والأسواق القريبة ضعيف لأن تكاليف عالية.
2. يبدأ المنتوج في التنوع حتى يصبح كل نوع يتجه إلى عدة مستويات وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليه مما يؤدي إلى إنتشار تقنيات وفنون إنتاجها وهنا تفضل الشركة الأمريكية أن تستثمر في إنتاج هذا المنتوج بالدول الصناعية ولا تتردد في استيراد هذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.

[1] هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكات الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015/2014، ص10،11.

3. أما المرحلة الأخيرة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة والسوق الخاصة به معروفة وهنا يصبح التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف معدات الصيانة وقطع الغيار.

ومن هنا نجد ان تحليل فرنون لا يتفق ونظرية هيكشر اولين إذ أن قدرة رأس المال في الدول النامية أصبحت لا تؤثر على المستثمر الدولي لأن عنصر رأس المال في نظرية فرنون قابل للتنقل عكس اليد العاملة والبحث التكنولوجي.[1]

المطلب الثاني: السياسة التجارية بين الحرية والتقييد

تعتبر السياسات التجارية الدولية التي تعتمدها الدول النامية اليوم متأصلة تأصلا فكريا من فترات تاريخية سابقة بل وترجع إلى المذاهب الإقتصادية التي سادت عصور تاريخية خلت، منها سياسة تعتمد التجارة الخارجية التي هي نتاج أفكار المدرسة التجارية، أو سياسة التجارة الخارجية التي كانت تهدف إلى تنشيط وزيادة التبادلات التجارية والتي ثمنت بإنشاء فكرة الجات سنة 1947، ثم قيام منظمة التجارة العالمية في 1995.

الفرع الأول:مفهوم السياسة التجارية وأهدافها

أولا: تعريف السياسة التجارية

➢ هناك عدة تعاريف لسياسة التجارة الخارجية فهي تختلف باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي ودرجة نمو الدولة وذلك لأن كل دولة تحاول التأثير على اقتصادها لتحقيق مجموعة أهداف لا تتنافى وطبيعة النظام الاقتصادي الذي تتبناه.

1. يقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، فإذا كانت السياسة هي فن الاختيار في البدائل المطروحة والممكنة، فإن السياسة التجارية تمثل اختيار مصر مثلا أو بلد معين في علاقاتها التجارية مع الخارجة بين الحرية

[1] أميرة حشاني، دورالاعتماد المستندي كتقنية تمويل وضمان التجارة الخارجية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية_-وكالة بسكرة _مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015/2014. ص24.

والحماية، وتعبر عن توجهها من خلال إصدار التشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.[1]

2. يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة ومبينة، أو موقف إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمين في الخارج.[2]

3. السياسة التجارية هي كل الاجراءات المراد بها التحكم في قرارات الأفراد والهيئات فيما يتعلق باستيراد وتصدير السلع والخدمات.[3]

ومنه تمكن القوا أن سياسة التجارة الخارجية هي تلك القوانين والاجراءات التي تسنها الدولة وتنفذها بغرض تنظيم قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يضمن لها تحقيق مجموعة أهداف محددة.

ثانيا: أهداف السياسة التجارية

تسعى السياسة التجارية إلى تحقيق أهداف وتختلف من دولة إلى أخرى فهناك الأهداف الاقتصادية الهادفة لتنمية الاقتصاد الوطني ومنها حماية الصناعات الوطنية والأهداف السياسية تسعى الدول إلى توفير أكبر قدر من الاستقلال تحقيق الاكتفاء الذاتي والأهداف الاجتماعية كحماية الصحة العامة عن طريق منع استيراد المخدرات ...الخ، ونلخصها كما يلي:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية وحماية الاقتصاد الوطني من الإغراق.
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الإقتصاد.
- حماية الصناعات الناشئة والصناعات الاستراتيجية.
- التعامل مع التقلبات الخارجية بإيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.
- حماية بعض الصناعات الوطنية لاعتبارات إجتماعية.[4]

[1].رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية"في ظلال الأزمة الاقتصادية العالمية" ،المكتبة المصرية، جامعة المنصورة، ص77.
[2]. جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2006، ص 125.
[3].مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره،ص113.
[4]زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص105.

الفرع الثاني: سياسة حماية وحرية التجارة الخارجية وحجمهما

أولا :سياسة الحماية التجارية وحجمها

- **تعريف سياسة حماية التجارة الخارجية**

تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها:"تبني الدولة لمجموعة القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية".[1]

وتعرف أيضا:" قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى باتباع بعض الساليب، كفرض الرسوم الجمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية محددة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية".[2]

مما سبق يمكن تعريف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها: مصطلح يستخدم غالبا في سياق الإقتصاد حيث يشير إلى السياسات الجمركية (حمائية) حماية أصحاب الأعمال والعمال في بلد ما، عن طريق تقييد أو تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وهي تهدف إلى حماية السوق الداخلية من المنافسة الخارجية، وتشجع على استهلاك المنتوجات المحلية.

- **حجج ومبررات سياسة الحماية التجارية**

تتلخص أهم الحجج في:

- أن إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد الواردات وانخفاض حجمها، وإزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مفرا من تحويل إنفاقه على السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية.
- توفير الموارد المالية حيث يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة.
- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية وثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية والإئتمانية .

[1] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص249.
[2] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص249.

- تحديد ووضع تعريفة جمركية مثلى لدخول السلع والخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة والسوق في الدولة.
- مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة، والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بالأسعار التي تباع في سوق الدولة الأم، وذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم.

- محاربة البطالة وزيادة حجم التشغيل، حيث أن فرض القيود على السلع المستوردة من شأنه أن يساهم في معالجة البطالة لأن الحد من الواردات يحول الطلب الداخلي إلى السلع المحلية التي تنافس هذه الواردات مما يشجع الصناعات المنتجة لها وباقي الصناعات الأخرى التي تمولها بالمواد الأولية أو النصف المصنعة، وهذا ما يزيد من فرص الاستثمار في الداخل وبالتالي يزيد من الطلب على العمالة ويقلل من حدة البطالة.[1]

ثانيا:سياسة الحرية التجارية وحجمها

- **تعريف سياسة الحرية التجارية**

" هي إفراز نوع من الحرية إزاء تدفق السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدولة، حتى تكون التجارة الخارجية حرة خالية من القيود والعقبات، إذ لا يجوز فرض قيود تعيق تدفق السلع والخدمات بالنسبة للصادارات أو الواردات على حد السواء"[2]

وتعرف أيضا على أنها:"التقليل من التدخل الحكومي في التجارة الخارجية، حيث تحقق التجارة الداخلية تقسيم العمل والتخصص بين الأفراد وتحقق التجارة الخارجية تقسيم العمل بين الشعوب وبما أن كل فرد أدرى بمصلحته الشخصية فإن الربح من التجارة الخارجية سيكون أعظم في حالة حرية التجارة".[3]

- **حجج وانصار سياسة الحرية التجارية**

هناك عدة حجج يعتمد عليها المؤيدون لسياسة الحرية التجارية، ومن بين أهم هذه الحجج نذكر:

[1] السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 249.
[2] صالح الدين نامق، التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 1972، ص234.
[3] أحمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، الاسكندرية،1993، ص 237.

- التقسيم الدولي للعمل: حيث يؤدي بدوره حسيب ريكاردو إلى تحقيق مصلحة الدول جميعا حيث تعمل عناصر الانتاج في دولة معينة في الفروع الأكثر إنتاجية لتمتعها بميزة نسبية فيها عن باقي الدول الأخرى.[1]

- اتساع الأسواق التي تحقق المنافسة الكاملة مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج والوصول إلى الثمن العادل حيث تمهد الحماية التجارية إلى تكوين الكارتل الذي يرتب آثار ضارة من ناحية التحكم في الأسعار وجودة المنتجات.

- منافع المنافسة: مناخ المنافسة الذي تكلفه حرية التجارة يساعد على الارتقاء بمستوى الانتاجية فضلا عن خفض الأثمان في صالح المستهلكين فمن ناحية مستوى الإنتاجية تؤدي الحرية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية سعيا وراء زيادة الناتج وخفض النفقة.

- تشجيع الابتكار والارتقاء بفنون الإنتاج الوطني نتيجة المنافسة مع الخارج على حين أن أساليب الحماية تحد من إمكانية التحسين وتفرض على المستهلك أن يتحمل تكاليف التخلف ويقبل إنتاجا رديئا بثمن مرتفع.

- الحرية التجارية تؤدي إلى تخفيض أسعار السلع الدولية.

- توسيع الإنتاج لأن حرية التجارة ستؤدي إلى وصول مشروعاتها الإنتاجية إلى أحجامها المثلى وبالتالي تحقق مزايا الإنتاج الكبير.[2]

- الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير: وأساس سياسة إفقار الجار أن الرسوم الجمركية العالمية تدعو إلى أضعاف التجارة الخارجية بوجه عام فالتقليل من الواردات ينتهي بنقص في الصادرات إذ لن تستطيع هذه الدول تصدير الفائض من إنتاجها بصفة مستمرة دون أن تستورد فائض من إنتاج العالم الخارجي.[3]

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لترقية الصادرات

المطلب الأول: تعريف الصادرات

تمثل الصادرات" مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدول ببيعها إلى الخارج، وهي السلع والخدمات التي ترسل من المقيمين وغير مقيمين في الدولة فنقول أن هناك صادرات عندما تحدث تغيرات في الملكية بين المقيمين وغير

[1] عادل أحمد حشيش، محمود مجدي شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 224.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص291.

[3] عادل أحمد حشيش، مجدي محود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 228.

المقيمين، وتمثل الصادرات واحدة من أهم مصادر العملة الأجنبية التي تخفف الضغط على ميزان المدفوعات والتي تساعد على زيادة العملة الصعبة.[1]

تتمثل الصادرات في قيام بعمليات تجارية لبيع سلع والخدمات من مراكز إنتاجها المحلية على مراكز تسويقها.[2]

تعرف حسب الموسوعة الإقتصادية على أن السلع والخدمات التي تنتجها إحدى الدول وتبيعها لدولة أخرى في مقابل سلع أو خدمات تتجها هده الدولة الأخرى، أو مقابل الذهب والعملات الأجنبية التي تلقى قبولا في التبادل الخارجي أو في مقابل دين سابق أو في مقابل تعويضات ومنح معينة.[3]

المطلب الثاني: ماهية التصدير

الفرع الأول: مفهوم التصدير وأهدافه

لعملية التصدير أهمية وأهداف مختلفة في سياسات الدول الراغبة في تحقيق التنمية الإقتصادية مما جعله يحض بدراسات العديد من المفكرين الاقتصاديين

أولا: تعريف التصدير:

"هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون وغير المقيمين في البلد".[4]

" تمثل الصادرات انفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في دخل البلاد ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي عن طريق أثر المضاعف".[5]

ثانيا: أهداف التصدير:[6]

1. الأهداف المرتبطة بالاستراتيجية التجارية:

- تجاوز السوق الوطنية المشبعة

[1].دينا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 85،2007،ص 131.

[2].فؤاد مصطفى محمود، التصدير والاستيراد علميا ومعمليا، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1993، ص23.

[3]. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت، لبنان،1986،ص313.

[4]KADA AKACEM, comptabilities, nationale, opu,ALGER, 1990, p138

[5]محمد يونس، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية،1986، ص11.

[6] ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص43.

- توزيع جغرافي للمخاطر.
- التكيف مع المنافسة.
- التواجد في السوق الدولية.

2. الأهداف المرتبطة بالجانب المالي:

- الزيادة في رقم الأعمال.
- رفع هوامش المردودية والإرادات المالية.
- رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.
- تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

3. الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:

- تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة.
- استغلال الامتيازات المتوفرة.
- خفض الكلفة الإنتاجية.
- الرفع من جهود البحث والتطوير.

ثالثا: نظريات التصدير

➢ **أهم نظريات التصدير:**

- **سياسة التصدير عند التجاريين:** أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة للأمة هي التجارة الخارجية كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية وذلك بضرورة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية ورأو أن التجارة الخارجية تجلب أكبر قدر من المنافع للدولة وتحد من الأضرار والخسائر وذلك بتحقيق ميزان تجاري موجب من خلال تقليل الواردات وتنمية الصادرات. وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنتعاش الصادرات وتقييد الواردات من الخارج ولابد من تحقيق فائض مستمر للصادرات لتعزيز القدرة الشرائية.[1]

وتتبلور سياسة التصدير حسب التجاريين في تشجيع الصادرات من السلع المصنوعة بكافة الوسائل الممكنة والعمل على اكتساب أسواق خارجية جديدة بدعم من الدولة، وقد تحققت هذه السيااسة في كل من فرنسا انجلترا على الخصوص، فقامت فرنسا يتشجيع الصناعة فزاد الإنتاج وانتشر البيع في الأسواق الخارجية عن طريق سياسة الوزير "كولبير" الذي اتبع نظام الحماية الجمركية وتشجيع الصناعة الوطنية.

[1] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، عدد2002/1، جامعة ورقلة، ص6.

بينما انجلترا اعتمدت بشكل خاص على التوسع الإقتصادي في التجارة الخارجية واتخذت تدابير أخرى، كقوانين الملاحة، إعفاء البضائع المصدرة من الضرائب. وزيادة الضرائب الجمركية على السلع المستوردة من العالم الخارجي. [1]

ورغم الانتقادات الموجهة للتجاريين في تلك الفترة إلا أنها ظلت دروسا يقتدى بها في العديد من الدول.

- **الصادرات في الفكر الكلاسيكي:**

حسب نظرية التبادل، تعتبر التجارة الخارجية بصفة عامة، والتصدير بصفة خاصة، عامل لتحقيق الرفاهية الجماعية مع العلم أن أنصار حرية التبادل يعارضون بصفة كلية أراء النظرية التجارية. وحسب آدم سميث فإن تقسيم العمل يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة نسبية، ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها بينها وبين دول أخرى.

لقد تأثر التساؤل عما سيكون عليه الحال، إذا كان هناك دولة محرومة من كل ميزة مطلقة. في إنتاج أي سلعة ما إذا ما قورنت بالدول الأخرى. هل تأخد مثل هذه الدولة بسياسة الإكتفاء الذاتي وتحرم التجارة بينهما وبين الدول الأخرى؟ أم أنه يتعين عليها الدخول إلى معترك الحياة الإقتصادية الدولية؟

الواقع أن تحليل "آدم سميث" لم يجب على هذا التساؤل، فأجاب ريكاردو في نظريته المعروفة بإسم نظرية التكاليف النسبية وتتلخص على أنه إذا سادت حرية التجارة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتج في الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية. وذهب تحليل ريكاردو إلى أبعد من ذلك بحيث أوضح أن ظروف الإنتاج حتى لو كانت في صالح دولة معينة بالنسبة لجميع الدسلع محل الدراسة فإن كل دولة في هذه الحالة سوف تتخصص في إنتاج سلعة دات نسبة أكبر أو ذات مساوئ نسبية أقل.[2]

ظلت هذه النظرية في محلها حتى 1919 أين جاء كل من "هكشر" و"اولين "بفرضيات أكثر توسعا، حيث حاولت هذه النظرية بالإجابة على السؤالين: لماذا تختلف النفقات النسبية للدول؟ فأجابت هذه النظرية عن طريق نظرية "وفرة عناصر الإنتاج" والثانية" تعادل أسعار عناصر الإنتاج" فبالنسبة لنظرية وفرة عناصر الإنتاج فإنها تنص على تخصص كل دولة في إنتاج وتبادل السلع الكثيفة في عنصر العمل واستيراد السلع الكثيفة في عنصر رأس المال.[3]

---

[1] توفيق سعيد بيضور، الاقتصاد السياسي الحديث، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط3، 1994، ص33.

[2] محمد عبد العزيز وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص04.

[3] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص124-125.

أما بالنسبة للنظرية الثانية " نظرية التعادل" فتنص على أن التجارة الدولية تؤدي إلى تعادل العوائد النسبية والمطلقة لعناصر الإنتاج المتجانسة بين دول العالم، معنى ذلك أن حرية التجارة الدولية تنوب عن حرية حركة عناصر الإنتاج في إحداث تعادل على المستوى العالمي.

وتعتبر الدراسة التي أجراها "ليونيتيف" في 1953 دعما للنموذج عوائد تلك العناصر المتجانسة على المستوى العالمي، وهذا بالرغم من توصلها لنتائج توضح أن الو.م.أ مصدرة أساسا للسلع كثيفة العمل ومستوردة للسلع كثيفة رأس المال، وتفسير ذلك هو أن إنتاجية العمل في الو.م.أ أعلى من إنتاجية الدول الأوروبية.[1]

- **الصادرات في الفكر الحديث:** ظهر عدد من الاقتصاديين يحملون وجهة نظر مغايرة إزاء دور الصادرات منهم MYRDAL. NURKS. MARX حيث أشار ماركس إلى إستحالة قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية في ظل سيطرة الدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية.بينما يرى "ميردل" ان التجارة اخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أيضا أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل على تعزيز مقام الدول المتقدمة، ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا مايرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، وبالتالي يشير "ميرال" إلى أن التجارة الخارجية لن تؤدي إلى الركود الاقتصادي، أما نوركس فغنه يرى ان التجارة الخارجية أداة لزيادة النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا وأستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين.

كما أكد على ضرورة الإهتمام بهذا الجانب من طرف الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجية على مواد التصدير سلعة غير مواتية، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بقيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية وذلك نتيجة عراقيل في أسواق الدول المتقدمة، هذا مايجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة.[2]

الفرع الثاني: دوافع وقواعد التصدير

أولا: دوافع التصدير: يمكن تلخيصها فيما يلي

- تشجيع إدارة الشركة على ممارسة نشاط التصدير.
- تحقيق مردود مناسب من تسويق المنتج في الأسواق الخارجية.

[1].محمد سيد عابد،التجارة الدولية، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 1999، ص130.

[2] وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص08.

- الإستفادة من وفرات الحجم الكبير في الأسواق.
- الإستفادة من تسويق منتج وحيد وتكنولوجيا متميزة في إنتاجه وتشغيله.
- تنويع مخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية.
- تصريف خارجي لسلع موسمية الإنتاج والإستخدام.
- تشغيل طاقات وموارد فائضة ومعطلة.
- صغر السوق المحلية وعدم قدرتها على استيعاب السلع المنتجة محليا
- مبدأ المزايا النسبية التي تتطلب تبادل السلع وتنويع الفائض.
- تغيير التكنولوجيا العالمية ومنه محاولة الاستفادة منها خلال انعكاس ذلك على المنتجات.
- تستهدف بعض الشركات تحقيق مركز تنافسي قوي من خلال التصدير أو تحيق قوة إدارية باتخاذ القرارات.
- الإستفادة من فروقات الأسعار وأسعار الصرف كأحد دوافع التصدير.[1]

ثانيا: قواعد التصدير

من واقع إسهامات الخبراء والممارسين في هذا المجال يمكن عرض العناصر الآتية بدون الدخول في شروحات كل عنصر:

1. **الاستعداد للتصدير:** ويتطلب هذا الإدراك.[2]

- أهمية الجودة النوعية للصادرات (ضبط الجودة وسياستها وأساليب تنفيذها وخطوات الحصول على شهادة الجودة).
- التعبئة والتغليف(التصميم، وشراء مواد التعبئة والتغليف).
- خطة تسويق الصادرات (قواعدها وخطوات إعدادها).
- تحديد أسعار التصدير(الخطوات والتسعير، ومتطلبات إتفاقية الجات).
- التمويل المصرفي للصادرات ومعرفة المؤسسات الإقليمية التي تمول الصادرات.

2. **أساليب الترويج:**

(المعلومات والإعلانات وزيادة الأسواق الخارجية والمعارض التجارية والدولية...إلخ)، وطرق إختيار القرار الخاص بالمشاركة في المعارض وتقدير التكاليف وتنظيم الجناح ونقل المعروضات وطرق عرضها وغيرها

[1] توفيق محمد عبد المحسن، التسويق وتدعيم الفقدرة التنافسية للتصدير، القاهرة، دار النهضة العربية، 1997، ص 376.
[2] فؤاد مصطفى محمود، مرجع سبق ذكره، ص219.

بالإضافة إلى اختيار الوكلاء،وأنواع الوكالات التجارية وطرق عقد اتفاقية الوكالة والضمانات الأساسية في عقد الوكالة...الخ).

3. **الاجراءات التنفيذية للتصدير:** مثلث الإنفاق على التصدير والذي يشمل إعداد العرض والإتفاق على الشروط وتوقيع العقد،بالإضافة إلى التامين على الصادرات ومعرفة أركان عقد التأمين وأنواع الوثائق وإجراءات إصدارها والمطالبة بالتعويض...الخ. وبالنسبة للمعاينة والنقل والتفتيش فيجب مراعاة متطلبات اتفاقية الجات أيضا، ثم التعاقد مع الشركة الناقلة...وأخيرا بالنسبة للمستندات فهي تنطوي على الفاتورة التجارية، وشهادة المنشأ وسند الشحن، هذا مع الأخذ في الاعتبار قواعد استخدام الاعتماد المستندي.

المطلب الثالث: استراتيجيات ترقية الصادرات خارج المحروقات والعقبات التي تواجهها

1. الإطار المؤسساتي:

ترتكز استراتيجية تنمية الصادرات على ضرورة خلق وإيجاد مجموعة من المؤسسات التي تخدم وتسهل عملية التصدير، وتأخذ على عاتقها إيجاد الحلول لمختلف العراقيل التي تعترض العملية التصديرية سواء ما تعلق بترويج الصادرات أو المنتجات الموجهة للتصدير، أو ما يرتبط بتبادل المعلومات التجارية وإقامة المعارض بالمنتوج المحلي في المحافل الدولية وغيرها.

2. إصلاح القطاع المصرفي:

وهنا تستعمل أدوات السياسة النقدية المختلفة بغرض وتحفيز الصادرات مع توفير التمويل اللازم لدعم القطاع الصناعي، ومن ثم زيادة الصادرات مع ضمان توفير الخدمات البنكية المتكاملة التي تتطلبها عملية التصدير.

3. تأمين وضمان الصادرات:

فبعدما كانت تتم عن طريق شركات التأمين غير المتخصصة (الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، والشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة) ثم إنشاء نظام جديد للتأمين وضمان الصادرات مع بداية 1996، تديره الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGX)، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة إلى المشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة.

4. تمويل الصادرات:

تتم من خلال:

- تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء الاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء عملية التصدير، أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين.
- تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات(FSPE) (بمقتضى قانون المالية لسنة 1996)، يقوم هذا الصندوق بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية المسجلة في برنامج وزارة التجارة، وكذا بعض المعارض الدولية الأخرى، إضافة إلى تغطية تكاليف كل مقيم بالجزائر ويكون قد صدر خلال 3 سنوات ما يعادل مبلغ 01 مليون دينار على الأقل، حيث يستفيد مجانا ودوريا من جميع المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية محل الاهتمام، المتوفر سواء على مستوى PROMEX أو SAFEX أو LACACI، الاستفادة الخاصة من إجراءات الصرف ،كذا المعالجة الاستثنائية في حالة طلب المعونة من الصندوق الخاص بتنمية الصادرات.
- إنشاء مستودع للتصدير على مستوى الجمارك، حيث تقوم المؤسسات المصدرة على تخزين المنتجات المعدة للتصدير قبل شحنها اتجاه البلد المصدر إليه.
- إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفارتنا بالخارج للتعريف بالمنتوج الوطني وفرص الاستثمار الموجودة في الجزائر.
- تنظيم تجارة المقايضة على مستوى الحدود الجنوبية مع الدول المجاورة في بعض السلع.
- عصرنة إدارة الجمارك على مستوى آليات العمل بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية، وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير.

- إصدار الجزائر لقانون توجيهي حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكون مرجعا لبرامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات.

5. سياسة سعر الصرف:

قامت سلطات الاقتصادية العمومية بتخفيض سعر العملة الوطنية في ابريل 1994، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعرية.[1]

المطلب الرابع: الهيئات المساعدة على ترقية الصادرات خارج المحروقات

- **وزارة التجارة:**

حدد المرسوم التنفيذي(207/94) في 16جويلية 1994،كافة المهام التي تقوم بها الوزارة برئاسة وزير التجارة، حيث توجه المهام التالية لها في مجال العلاقات الخارجية حسب ما جاء في المادة الثامنة من هذا المرسوم:

- تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية والتفاوض مع الهيئات المعينة ومتابعتها وتنفيذها.
- المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض مع الهيئات المعينة ومتابعتها وتنفيذها.
- تشجيع الصادرات و توظيف الإنتاج الوطني مع السلع والخدمات في الأسواق الخارجية.
- السهر على التسيير النشيط للميزان التجاري الإجمالي.
- المساهمة في إنشاء الوسائل الهيكلية والقانونية المتعلقة بالمبادلات التجارية الخارجية.[2]

- **الديوان الوطني لترقية الصادراتPROMEX:**

إنشاء بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم327/96 في 01أكتوبر1996 وضع تحت وصاية وزارة التجارة،وتحدد المادة الرابعة المهام الأساسية لهذا الديوان:

- إعداد برنامج لترقية وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه السوق والزيادة في حجمها.

[1] ثامر دليلة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص12.

[2] دوافلية محمد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص93.

- وضع ونشر كل البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي فيما يخص التجارة الخارجية للمؤسسات والإدارات.
- إنجاز الدراسات المستقبلية وتحريك كل المساعدات التقنية الضرورية في ميدان التجارة الخارجية.

➢ **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI:**

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 الصادر بتاريخ 1996/03/03 وتتمثل مهامها حسب المادة الخامسة في:

- المساهمة في تنظيم كل القاءات والتظاهرات الاقتصادية في الجزائر وفي الخارج مثل: المعارض والندوات والمهام التجارية.
- توطيد العلاقات وعقد اتفاقيات تعاون مع المؤسسات الأجنبية المماثلة.
- ويمكن للغرفة التدخل بطلب من المتعاملين في حل النزاعات التجارية الوطنية والدولية.[1]

➢ **الشركة الوطنية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX :**

تم إنشاء هذه الشركة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم (205/96) الصادر في 05 جوان 1996 والمتعلق بتأمين القرض على الصادرات والذي أسس في نص المادة الأولى منه نظام التأمين مخاطر التصدير. وانطلاقا من ذلك أصدرت السلطة القانون أساسي للشركة والذي يعتبرها ذات أسهم بالنظر إلى عقدها الموثق الصادر في 03 ديسمبر 1996، ذات رأسمال يقدر ب 250 مليون دج موزعة بصفة متساوية بين 05 بنوك و05 شركات تأمين، وتهدف الشركة إلى:

- تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير وضمان الدفع في حالة التمويل.
- تغطية المخاطر المتعلقة بعملية التصدير (التجارية، السياسية، عدم التحويل).
- تأسيس بنك المعلومات في مجال الإعلام الاقتصادي.
- تعويض وتغطية الديون.[2]

➢ **الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPF) بوزارة الخارجية (DGCE) يقوم ب:**

[1] بن هارون عبد الرزاق، استراتيجية ترقية الصادرات غير نفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي–حالة التمور الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012، ص15.

[2] زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2014/2005، مذكرة شهادة الماستر علوم تجارية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص95.

- التكفل بنفقات البحث والتطلع إلى الأسواق الخارجية، وإنشاء كيانات تجارة أولية في الخارج (بين 10.25% و50%).
- التكفل بنسبة ما بين 25%و50% النفقات المرتبطة بدراسة الأسواق الخارجية لفائدة المصدرين، وبتحسين النشر والتوزيع للمنتجات الموجهة لاستعمال التقنيات العصرية للإعلام والاتصال.
- التكفل بنفقات إنشاء العلامات التجارية، والحماية في الخارج للمنتجات الموجهة للتصدير، وإعداد أوسمة التزيين تقدم للمصدرين المبتدئين ومكافأة للدراسات الجامعية التي تساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات بنسبة 10.25% و100%.[1]

المطلب الخامس: مشاكل ترقية الصادرات

- **المشاكل على المستوى الجزئي:**
  - تطبيق عشوائي غير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة.
  - عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.
  - عدم توافر نظام معلومات يضمن كافة البيانات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.
  - غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة، الذي قضى على كل فرص الابداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الاقتصادي.
  - هياكل تنظيمية لا تستجيب للمتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) منها تحرير المبادلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال، ما أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية.
  - كل هده التراكمات السلبية أدت إلى تقليص القدرة التنافسية لدى بعض المؤسسات الجزائرية بشكل وثيق، بتدني جودة منتجاتها، والشاهد على هذا تضاعف نسبة الواردات الأجنبية إلى الجزائر تدريجيا، وفي المقابل نقص كمية الصادرات لجزائرية.[2]
- **المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي: وتتمثل في:**

[1] مطياف سناء،آليات تحفيز الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،دراسة حالة مؤسسة المخللة القسنطينية الكبرى،مذكرة ماستر علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2014/2013، ص4.

[2] ثامر دليلة،مرجع سبق ذكره، ص30.31.

- غياب الاستراتيجية المحددة لمعالم التصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي.
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، التغليف، بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي سبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة.
- تشهد أسعار المنتجات الجزائرية ارتفاعا كبيرا مما يحد من القدرة على المنافسة في الأسواق الأجنبية وهذا بدوره يرجع إلى تضخيم التكاليف والنسبة الضعيفة للتكامل الصناعي ما بين الوحدات الإنتاجية.[1]

➢ المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي:

- التشابه والتداخل في المهام الموكلة لهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات، مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة، وصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة.
- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية. بما يخدم الصادرات غير النفطية، فهذا النقص لا يسمح بتعزيز مجهودات المؤسسات المهتمة بالتصدير لاستغلا الفرص العديدة التي يمكن أن تتواجد على مستوى الخارجية.
- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين، سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات غير النفطية.
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي، وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير، لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عليه ارتفاع التكاليف التسويقية، وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير.
- عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي، وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسة ،بحيث أصبح الحصول على المعلومات من الأسواق الخارجية، من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري لنقص خبرته بالدراسة التسويقية.[1]

[1] طالب دليلة،مرجع سبق ذكره، ص135..

➢ **المشكلات الخارجية:**

يواجه المصدرون مجموعة من المشكلات التي تعيق نمو الصادرات وتنبع من عوامل خارجية، وفي بعض الأحيان تكون هذه المشكلات أخطر من المشكلات الداخلية لما تؤدي إليه من تقليل فرص نفاذ المصدرين إلى أسواق هذه الدول، ومن بين تلك المشكلات مايلي:

- معايير الجودة التي تطبقها الدول الأجنبية وخاصة الدول المتقدمة على الصادرات، حيث يتم فرض شروط فنية على الصادرات من قبل الدول الأوروبية والولايات المتحدة بالإضافة اشتراط العديد من الدول لشهادات تفيد بإجراء اختبارات معينة على السلع المستوردة من الخارج لا تطلب من المنتجين المحليين.
- الرسوم الإضافية التي تفرضها الدول المستوردة على المصدرين، بالإضافة إلى المصروفات الناتجة عن الفساد وعدم الشفافية في الدول المستوردة.
- الدعم الذي تقدمه الدول الأجنبية لمنتجيها المحليين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة/ مما يؤدي إلى انخفاض تنافسية الصادرة إلى هذه الدول.[2]

المبحث الثالث :الدراسات السابقة:

يوجد عدد من الدراسات التي حاولت تحليل هذا الموضوع:

المطلب الأول: الدراسة باللغة العربية

➢ **فريبي.2014،** اهتمت الدراسة بأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة بين 2000 إلى 2012، حيث أنها فرضت أن التجارة الخارجية لها آثار ايجابية على النمو الاقتصادي، كما هدفت إلى تحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي الجزائري وذلك لمعرفة أهمية ودور التجارة الخارجية في دعم النمو الاقتصادي للدولة وما هي أبرز العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي وماهي أهم القطاعات التي ساهمت في تحقيق ذلك النمو، وتوصلت الدراسة إلى أن الانفتاح الاقتصادي الجزائري أدى إلى

[1]نسيمة ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر2012/2005، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014/2013،ص68،69.

[2]بلقلة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي،دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل الشهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008، ص91.

حدوث طفرة في تطور عجلة التنمية خلال الفترة الزمنية 2000- 2012، وأن زيادة الصادرات في الجزائر من خلال تطوير التجارة الخارجية تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

- **بن سالم، 2016،**هدفت الدراسة إلى شرح وصياغة النموذج الاقتصادي القياسي لشرح العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، كما أنها افترضت وجود علاقة كبيرة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر بداية من فترة 1970حتى 2014، وأن هناك علاقة بين الناتج الداخلي والصادرات في الاقتصاد الجزائري خلال نفس الفترة، وبناءا على الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في القياس الاقتصادي، والمتمثلة أساسا في اختبارات الاستقرارية والنظرية واختبار السببية لجراجنر. وقد توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى الكشف عن عدم وجود دلائل لعلاقة توازنية في المدى الطويل بين الناتج الداخلي الخام والصادرات، وقد توصلت الدراسة إلى أن النتائج السببية تدل على أن المتغيرين كلاهما لا يرتبطان على المدى الطويل في الاقتصاد، بمعنى أن أي أنهما لا يسبب للآخر، وهذا مالا يتوافق مع النتائج المتحصل عليها في الواقع الاقتصادي، كما أوصت الدراسة بالاهتمام بباقي القطاعات للمساهمة في النمو الاقتصادي.
- **بن رابح نوال، جوبة خيرة،** دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الراهنة، دراسة حالة الجزائر، جامعة المسيلة،2019.

وهدفت الدراسة إلى معرفة أثر تحرير التجارة الخارجية على ترقية صادرات الجزائر،وإبراز أهم الوسائل والإجراءات والتدابير التي يمكن أن تعتمد على استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وتسليط الضوء على واقع الجزائر وسياستها المنتهجة فيما يخص ترقية صادراتها الخارجية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج :

حرية التجارة تتطلب نجاعة المؤسسات الاقتصادية وأن تكون مؤهلة للمنافسة الخارجية

رغم الاجراءات التي حاولت الجزائر اتخاذها للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات إلا ان هذه الأخيرة بقيت تراوح مكانها.

- **يمونة ريان، سوسن عويسي،** واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج ماستر في العلوم التجارية، جامعة قالمة، 2021.

تهدف الدراسة إلى الوقف على الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا على الجزائر، كما تسعى إلى إبراز الجهود الدولية المبذولة للقضاء على الوباء مع تسليط على الاجراءات الاحترازية للجزائر لمواجهة التداعيات الاقتصادية للفيروس.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– أسفرت جائحة كورونا عن آثار سلبية تسببت في توقف .

– تراجع معظم الأنشطة الاقتصادية خاصة قطاع الطاقة الذي تراجعت مداخيله إلى النصف باعتباره المورد الوحيد للجزائر.

– تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.5% .

– ارتفاع معدل البطالة، وارتفاع عجز الميزانية.

المطلب الثاني: الدراساتالأجنبية

➢ هدفت دراسة،**Iqbal , Hameed and Komal ، 2012**، إلى التعرف إلى أهمية زيادة الصادرات لدولة باكستان وتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الدخل والاحتياطي من النقد الجنبي وبالتالي تقليل حجم التضخم فلقد اتبعت دولة باكستان إحلال الصادرات محل الواردات واهتمت بالتجارة الخارجية لديها، وافترضت الدراسة وجود دور للتجارة الخارجية في تقليل البطالة والتضخم وزيادة الدخل المحلي الاجمالي، ووجود تأثير للصادرات على النمو الاقتصادي وإحلال الصادرات محل الواردات كان له دور في زياد ة الانتاج، وتتلخص الدراسة في الفترة 1990 حتى 2009.

➢ **تناولت دراسة عواز وإبراهيم، 2016**، توضيح أهمية دور الصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي في ليبيا ودور التجارة الخارجية في تنشيط النمو الاقتصادي وكيفية زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وفرضت الدراسة وجود تأثير للصادرات على النمو الاقتصادي في ليبيا وزيادة الناتج المحلي الاجمالي، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة الصادرات في ليبيا خلال فترة 2005 حتى 2012 كانت من خلال الإهتمام بالقطاعات الاقتصادية والانتاجية، وأن زيادة الناتج المحلي الاجمالي حدث من خلال الاهتمام بالصادرات.

➢ اهتمت دراسة، **Okan, Aykildiz and Maimaitiaili، 2016**، بالعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في تركيا، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الصادرات والنمو الاقتصادي أي أن الصادرات تؤثر في النمو الاقتصادي، عدم وجود علاقة سببية بين الواردات والنمو الاقتصادي.

➢ دراسة " **كداري نسيم، تواتي كريمة" بعنوان" تجارب دولية ناجحة في تشجيع الإستثمارات المنتجة خارج الهيدروكربونات: حالة إندونيسيا.**

تهدف هذه الدراسة إلى غالبا ما يتم تقديم التنويع كهدف سياسي مرغوب فيه للبلدان الغنية بالنفط. حيث خرجت الدراسة بهذه النتائج:

- العلاقة بين تنويع الصادرات وتشجيع الإستثمار خارج الهيدروكربونات. والسياسات التي إعتمدتها إندونيسيا.
- نستخدم البيانات السنوية من 1980 إلى 2018 لفحص العلاقة المستمرة والتفاعلات الديناميكية بين المتغيرات.
- أن تنويع الصادرات يلعب دورا مهما في النمو الإقتصادي لإندونيسيا.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

بشكل عام فإن الدراسات السابقة تلتقي مع موضوع دراستنا في جملة من النقاط أبرزها:

- حلول لرفع من قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال بناء إقتصاد قوي يرتكز على مؤسسات إقتصادية قوية.
- أهمية تشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وعرض أهم المفاهيم خاصة بالتصدير.
- التركيز على المتطلبات الضرورية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ونذكر منها المطابقة لمعايير الجودة عن طريق وضع المستهلك نصب الأعين أثناء القيام بالإنتاج من حيث النوع والكم المطلوب.
- تنويع الصادرات خارج المحروقات وتشجيع الاستثمارت ودورها في النمو الاقتصادي.

كما أن هذه الدراسات تختلف عن موضوع البحث في جملة من النقاط أبرزها :

- عدم وجود إدارة حقيقة لدى المسؤولين في الجزائر لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بل معظم وعودهم كانت مجرد كلام للاستهلاك الاعلامي فقط وبالتالي صادرات خارج المحروقات بقيت هامشية.
- إفتقاد الصادرات التوزيع السلعي خارج قطاع المحروقات وانحصارها في عدد السلع المصدرة في أقل من 113 سلعة بينما الاقتصاديات المتقدمة تصدر أكثر من 250 سلعة.
- عدم إبراز الفرص المتاحة أمام الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات واختراق الأسواق الدولية.

المطلب الرابع: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والسابقة

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
يمونة ريان، سوسن عويسي،2021	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة من حيث:نفس المتغير التابع. **الحدود المكانية:** -الجزائر. - استخدام المنهج التحليلي للبيانات.	يكمن الاختلاف بين الدراستين في: - الحدود الزمانية دراسة السابقة خلال فترة جائحة كورونا2021/2019 أما الدراسة الحالية 2020/2010

	- **نوع الدر اسة:** دراسة حالة	
بن رابح نوال، جوبة خيرة، 2019.	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة من حيث: نفس المتغير التابع. **الحدود المكانية:** -دراسة حالة الجزائر. - استخدام المنهج التحليلي للبيانات.	يكمن الاختلاف بين الدراستين في: - **الحدود الزمانية** دراسة السابقة خلال فترة 2016/2008أما الدراسة الحالية2020/2010
بن سالم، 2016	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة من حيث: **الحدود المكانية:** -الجزائر.	يكمن الاختلاف بين الدراستين في: - شرح العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي - **الحدود الزمانية** دراسة السابقة خلال فترة 2014/1970 أما الدراسة الحالية 2020/2010 - الأسلوب المستخدم: اختبارات الاستقرارية ونظرية واختبار السببية لجراجنر.

		-نوع الدراسة: الستابقة دراسة قياسية
فريبي.2014	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة من حيث: نفس المتغير المستقل. **الحدود المكانية:** -دراسة حالة الجزائر. - استخدام المنهج التحليلي للبيانات.	يكمن الاختلاف بين الدراستين في: - **الحدود الزمانية** دراسة السابقة خلال فترة 2000/ 2012 أما الدراسة الحالية 2020/2010
عواز وابراهيم ، 2016	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة من حيث: نفس المتغير المستقل. استخدام المنهج التحليلي للبيانات. - **نوع الدراسة:** دراسة	يكمن الاختلاف بين الدراستين في: - الحدود المكانية: دراسة الحالة ليبيا - **الحدود الزمانية** دراسة السابقة خلال فترة 2005/ 2012 أما الدراسة الحالية 2020/2010

	حالة	
" Iqbal , Hameed and Komal , 2012"	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة من حيث: نفس المتغير المستقل. استخدام المنهج التحليلي للبيانات. - **نوع الدراسة:** دراسة حالة	يكمن الاختلاف بين الدراستين في: - الحدود المكانية: دراسة الحالة باكستان - **الحدود الزمانية** دراسة السابقة خلال فترة 1990/ 2009 أما الدراسة الحالية2020/2010
" Okan , Aykildiz and Maimaitiaili , 2016"	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة من حيث: استخدام المنهج التحليلي للبيانات. - **نوع الدراسة:** دراسة حالة	يكمن الاختلاف بين الدراستين في: - الحدود المكانية: دراسة الحالة تركيا - **الحدود الزمانية** دراسة السابقة خلال فترة 2016 أما الدراسة الحالية 2020/2010
"كداري نسيم، تواتي كريمة"2019	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة من حيث: استخدام المنهج التحليلي للبيانات. - **نوع الدراسة:** دراسة حالة	يكمن الاختلاف بين الدراستين في: - الحدود المكانية: دراسة الحالة اندونيسيا. - **الحدود الزمانية** دراسة السابقة خلال فترة 1980 إلى 2018 أما الدراسة الحالية2020/2010

خلاصة الفصل:

نستخلص في نهاية هذا الفصل أن موضوع التجارة خارجية قد حظي بإهتمام كبير من طرف الرواد الإقتصاديين، وذلك للدور الذي تلعبه في إقتصاديات مختلف الدول.

تعتبر تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول المصدرة للنفط عنصر أساسي داعم للنمو الإقتصادي لما لها من آثار إيجابية على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات وعلى الدخل الإجمالي كما تشكل الصادرات المكون الرئيسي لحصيلة الدولة من العملة الصعبة، والجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تحاول تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على منتوج واحد لتجنب آثار الأزمات الاقتصادية وبالتالي العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات بواسطة الاعتماد على آليات تحرير التجارة الخارجية بإنشاء مناطق حرة، تخفيض القيوج الجمركية وباستخدام أدوات أخرى سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر، الخوصصة، والسياسة الجبائية.

الفصل الثاني

دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية صادرات الجزائر

الفصل الثاني: دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات

تمهيد:

تهدف الكثير من الدول إلى تحقيق النمو الاقتصادي، كما تسعى لإيجاد مختلف أساليب والطرق التي من شأنها تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للفرد والمجتمع ككل، تعتبر الجزائر من هذه الدول التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة. ومن خلال اعتبار الصادرات عنصر مهم في النمو الاقتصادي فإن زيادة الصادرات خارج المحروقات تعتبر خيارا إستراتيجيا للجزائر لتنويع مصادر الدخل، ولمواجهة أي انعكاسات سلبية لصادرات المحروقات على النمو الاقتصادي، لهذا السبب عملت الجزائر على تنويع صادراتها خاصة بعد أزمة انهيار أسعار المحروقات سنة 1986.

سنحاول في ها الفصل دراسة دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات، ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى 3مباحث وهما:

المبحث الأول: أثر الصادرات خارج المحروقات

المبحث الثاني: واقع قطاع التصدير خارج المحروقات

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين تحرير التجارة وترقية الصادرات

المبحث الأول: أثر الصادرات خارج المحروقات

يتميز الاقتصاد الجزائري بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، ومنها ما هو نتاج عملية التطور التاريخي الطويل والمعقد، أدى الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها. وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري في التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية، وكذلك التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، منها ما هو نتاج العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول، وتعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 97% من صادراتها، وبالتالي يخلق العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها.

المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

عملت الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات منذ بداية عملية التحرير التجاري في إطار إصلاحات الصندوق النقد الدولي بانتهاج إصلاحات على مستوى التجارة الخارجية على غرار الخوصصة وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات خارج المحروقات، وذلك بتدعيم تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية بإصدار عدة قوانين تعطى امتيازات مالية وضريبية للمؤسسات المصدرة.

أولا: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترة 2021/2010

جدول رقم (01): التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة (2021/2010) بالمليار دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الواردات	47.40	47.24	50.37	55.28	58.58	51.50	47.08	46.05	46.19	41.93	34.39	
الصادرات	57.05	73.48	71.86	64.97	62.88	37.78	30.02	35.19	41.16	35.82	23.80	
الميزان التجاري	16.58	29.24	21.49	9.94	4.30	13.17	17.06	-10.86	-5.02	-6.11	-10.60	
معدلالتغطية %	141	156	143	118	107	73	64	76	89	85	69	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: احصائيات التجارة الخارجية 2021

تهتم التجارة الخارجية بالمعاملات الاقتصادية بين الصادرات والواردات ومدى تأثيرها على الميزان التجاريين وقد عرفت التجارة الخارجية تطورا كبيرا سواءفي جانب الواردات أو الصادرات. والشكل الموالي يوضح تطور التجارة الخارجية للجزائر بالمليار دولار أمريكي.

الشكل رقم (01): التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة (2021/2010) بالمليار دولار أمريكي

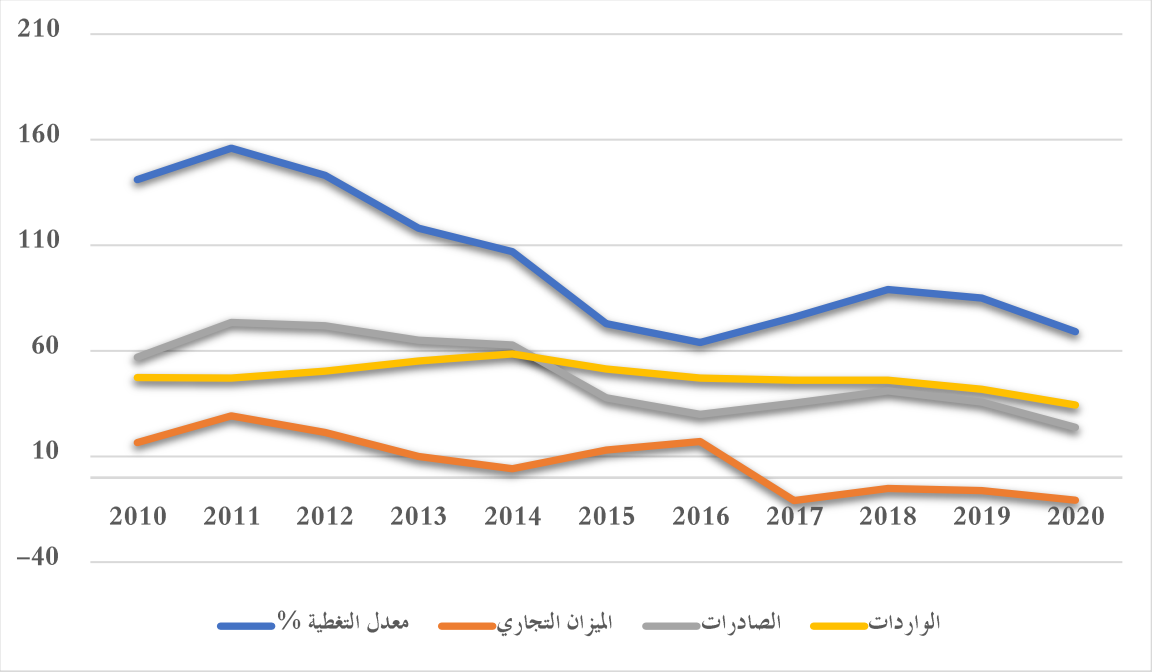

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال المنحنى أن الصادرات في الجزائر تتوقف أساسا على قطاع المحروقات، وبذلك فالتحسن في الميزان التجاري تتحكم فيه إلى حد بعيد أسعار المحروقات ومع الاستقرار النسبي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2011 بمتوسط سعري في حدود 112 دولار للبرميل، فإن الميزان التجاري سجل فائضا ب 29.24 مليار دولار، إذا بلغت الصادرات الإجمالية حوالي 73.48 مليار دولار بزيادة نسبتها حوالي 28 % مقارنة مع السنة 2010،منها حوالي 71.66مليار دولار كصادرات محروقات،وبلغت الواردات الاجمالية حوالي 47.24 مليار دولار بزيادة نسبتها قدر حوالي 16% مقارنة ب 2010.كما ارتفع معدل التغطية الى 156% سنة 2011.سجلت سنة 2012 فائضا في الميزان التجاري وصل إلى 21.49 مليار دولار حيث بلغت الواردات 37.50 مليار دولار والصادرات الجزائرية 71.86 مليار دولار، وهذا بسبب الانخفاض الكبير في الصادرات بحوالي 9.59% والارتفاع الكبير في الواردات بنسبة 9.23% ، مما أثر على معدل التغطية الذي انخفض هو الآخر من 143% سنة 2012 إلى 118% سنة 2013.

كما سجلت سنة 2014 فائض في الميزان التجاري بمبلغ 4.30 مليار دولار، لينخفض رصيد الميزان التجاري في سنة 2015 ويسجل عجزا بحوالي 13.17 مليار دولار بسبب انخفاض كل من الصادرات والواردات. نظرا للتراجع الحاد في أسعار البترول بحوالي 47.1 % سنة 2015. وبالتالي عرف معدل تغطية الواردات والصادرات انخفاضا من 107% سنة 2014 إلى 73%سنة 2015 وفي سنة 2016 ارتفع العجز ليصل إلى 17.84 مليار دولار سنة 2016 أي بزيادة قدرها 4.8% ويرجع ذلك إلى انخفاض المستمر في أسعار البترول بحوالي 15.2% مما أثر على حجم صادرات المحروقات التي تراجعت بحوالي 15.6% بالرغم من أن الكميات المصدرة من المحروقات في سنة 2016 ارتفعت بحوالي 10.7% وقد وصل حجم الصادرات الإجمالية قيمة 37.78 مليار دولار، إضافة إلى انخفاض حجم الواردات إلى 47.08 مليار دولار بعد أن وصلت إلى 51.5 مليار دولار كسنة 2015 يرجع إلى تقليص الواردات المتعلقة بمداخيل عوامل الإنتاج سجلت سنة 2017 عجز في الميزان التجاري فقد انخفض إلى 10.86 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات إلى 35.19 مليار دولار أي بنسبة 17.22% مقارنة مع سنة 2016 وكذلك انخفاض بطيء في حجم الواردات التي وصلت إلى 46.05 مليار دولار، وبذلك ارتفع معدل التغطية إلى 76% وفي سنة 2018 عجز في الميزان التجاري ب5.02 مليار دولار.

عرف حجم الصادرات ارتفاع مقارنة بسنة 2017 ووصل إلى 46.16 مليار دولار، ومنه نجد أن معدل التغطية ارتفع 89% سجلت سنة 2019 عجز في ميزان التجاري ب 6.11 مليار دولار وعرفت حجم الصادرات انخفاضا مقارنة بسنة 2018 ووصلت إلى 35.82 مليار دولار، في حين أن حجم الواردات انخفض كذلك حيث وصل إلى حد 41.93 مليار ومنه نجد أن معدل التغطية انخفض هو الآخر إلى 85%.

بخصوص سنة 2020 فتشير الأرقام إلى أن الميزان التجاري يسجل أقل عجز ب 10.60 مليار دولار، وإذا عرف حجم الصادرات انخفاض سريع مقارنة بسنوات سابقة حيث وصلت إلى 23.80 مليار دولار، في حين أن حجم الواردات كذلك شهد انخفاضا حدوده 34.39 مليار دولار كأقل نسبة في كل سنوات الدراسة (كورونا – فيروس 19) ومنه نجد أن معدل التغطية انخفض هو الآخر إلى 69%.

المطلب الثاني: تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة 2020/2010

لقد سمعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر الى ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة مند بداية الالفية الجديدة اين حاولت هذه الحكومات بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات. من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي، وتعديل القوانين الخاصة بذلك،وإبرام اتفاقيات وشراكة وتعاون اقتصادي مع عدة الدول. ولكن من هذه المحاولات لم تأتي بنتائج مرضية ولعل الأرقام والاحصائيات الظاهرة في الجدول رقم1 خير دليل على ذلك حيث يظهر لنا هذا الجدول هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2020.

الجدول(02):تطور الصادرات الجزائرية لفترة2010-2020بالمليار دولار امريكي.

السنوات	صادرات المحروقات	صادرات خارج قطاع المحروقات	إجمالي الصادرات
2010	56.134	1.61	57.762
2011	71.66	2.14	73.804

2012	70.57	2.048	72.62
2013	63.66	2.16	65.82
2014	58.36	2.81	61.17
2015	33.08	2.05	35.138
2016	27.91	1.78	29.69
2017	33.20	1.93	35.13
2018	38.95	2.83	41.78
2019	32.93	2.07	34.99
2020	20.02	1.91	21.93

المصدر: البنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية ، مارس(2021)

يعتمد الاقتصاد الجزائري بدرجة الاولى على الصادرات المحروقات مما جعل صادرات خارج قطاع المحروقات مهمشة بالنسبة لصادرات النفط والشكل الموالي يوضح لنا مستوى صادرات المحروقات أمام صادرات ل قطاع المحروقات واجمالي الصادرات.

الشكل(02): تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2020/2010(مليار دولار امريكي)

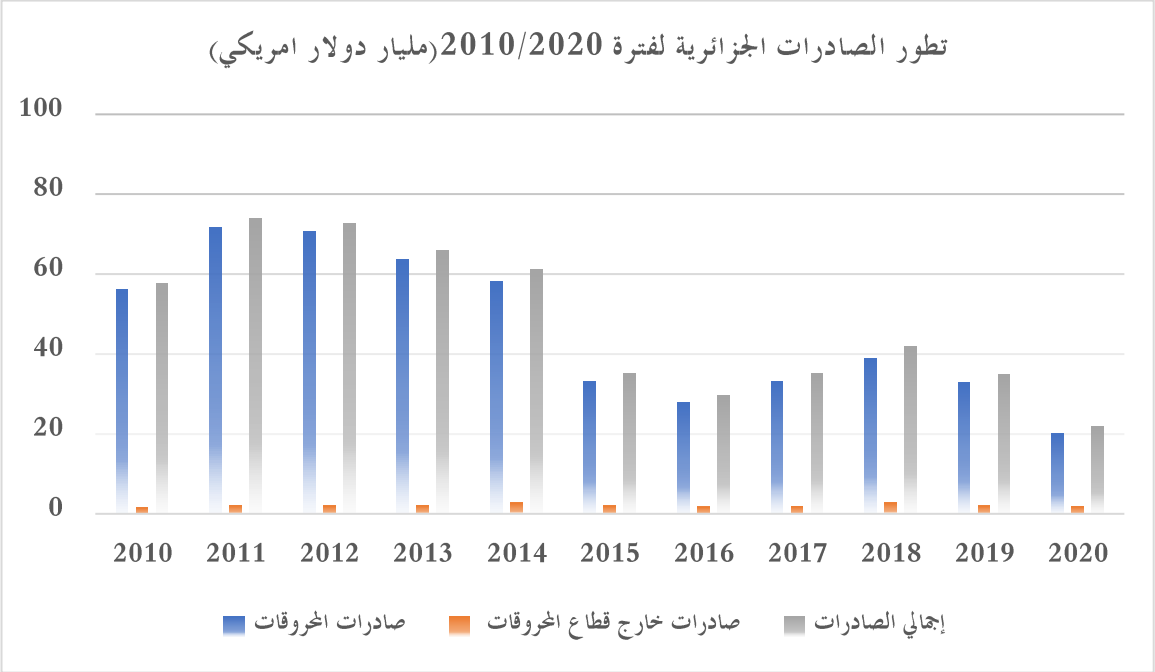

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال المنحنى ضعف كبير في القيمة الصادرات خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة،فقد قدرت قيمتها ب 1.6مليار دولار سنة 2010وهي قيمة ضعيفة مقارنة مع الصادرات المحروقات التي بلغت في نفس السنة قيمة56.1مليار دولار. وقد شهدت قيمة الصادرات خارج المحروقات تذبذبنا بين الصعود والنزول إلى غاية السنوات الخمسة الأخيرة لفترة الدراسة أين شهدت ارتفاعا متواصلا إلا أنها لم تزد عن 2.83 مليار دولار. ولقد كان هذا نتيجة بعض المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات. خاصة بعد التراجع الكبير الذي شهدته صادرات المحروقات حيث وصلت سنة 2016 أدنى مستوى لها، إذا بلغت 27.9مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط. وقد أثر هذا على المداخيل الدولة من العملة الصعبة، وتسبب في ظهور عجز كبير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ولم يبقى هناك من حل سوى ترقية الصادرات خارج المحروقات إلا ان كل الجهود التي بذلتها الدولة لم يكن لها أثر كبير في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات بالقدر الكبير والمقبول، حيث بقيت تحت سقف 3 ملايير دولار.

تشير بعض الإحصائيات الواردة عن المديرية العامة للجمارك بأن قيمة الصادرات الجزائرية بلغت سنة2019 ما قيمة 35.82 مليار دولار وهذا ناتج أساسا عن انخفاض أسعار البترول ،وقد بلغت قيمة الصادرات المحروقات

33.24 مليار دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.58 مليار دولار، وقد بلغت القيمة الإجمالية للصادرات سنة 2020 قيمة 23.8 مليار دولار أي انخفاض عن سنة 2019، وهذا راجع أساسا إلى التراجع الكبير في أسعار المحروقات نتيجة الوضعية الوبائية التي يعيشها العالم منذ بداية سنة 2020، فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.25 مليار دولار.

المطلب الثالث: الهيكل السلعي لصادرات خارج المحروقات.

عرفت الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تنوع اقتصاديا في الهيكل السلعي وذلك استنادا لعدة إحصائيات والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (03): هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات بالمليون دولار امريكي.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مواد غذائية	305	357	314	402	323	239	327	349	373	408	437
المواد الأولية	165	162	167	108	110	105	84	73	92	96	71
مواد نصف مصنعة	1089	1495	1519	1608	2350	1685	1299	1410	2242	1445	1287
تجهيزات فلاحية	0	0	1	0	2	0	0	0	0	0	0
تجهيزات صناعية	27	36	30	25	15	17	53	78	90	83	77
سلع استهلاكية	33	16	18	18	10	11	18	20	33	36	37
مجموع الصادرات خارج المحروقات	1619	2140	2048	2161	2810	2057	1781	1930	2830	2068	1909

المصدر: بنك الجزائر 2021

نلاحظ من الجدول أن الصادرات خارج المحروقات بلغت 2830 مليون دولار كأعلى ارتفاع في إجمالي الصادرات خارج المحروقات لسنة 2018 والذي يرجعإلى ارتفاع في قيمة المجموعات السلعية المصدرة، بينما شهدت انخفاضا محسوسا في فترات معينة بقيمة 1619 مليون دولار في سنة 2010، و1781 مليون دولار في سنة 2016 والذي يرجع إلى انخفاض في جميع السلع بنسب متفاوتة، كما شهدت فترة الدراسة انخفاض كبير في صادرات السلع الاستهلاكية والتجهيزات الصناعية، وصادرات العتاد الفلاحي التي انعدمت تقريبا في اغلب الفترات.

والشكل الموالي يوضح لنا الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات ، الوحدة بالمليون دولار أمريكي.

الشكل رقم (03): هيكل الصادرات خارج المحروقات بالمليون دولار أمريكي

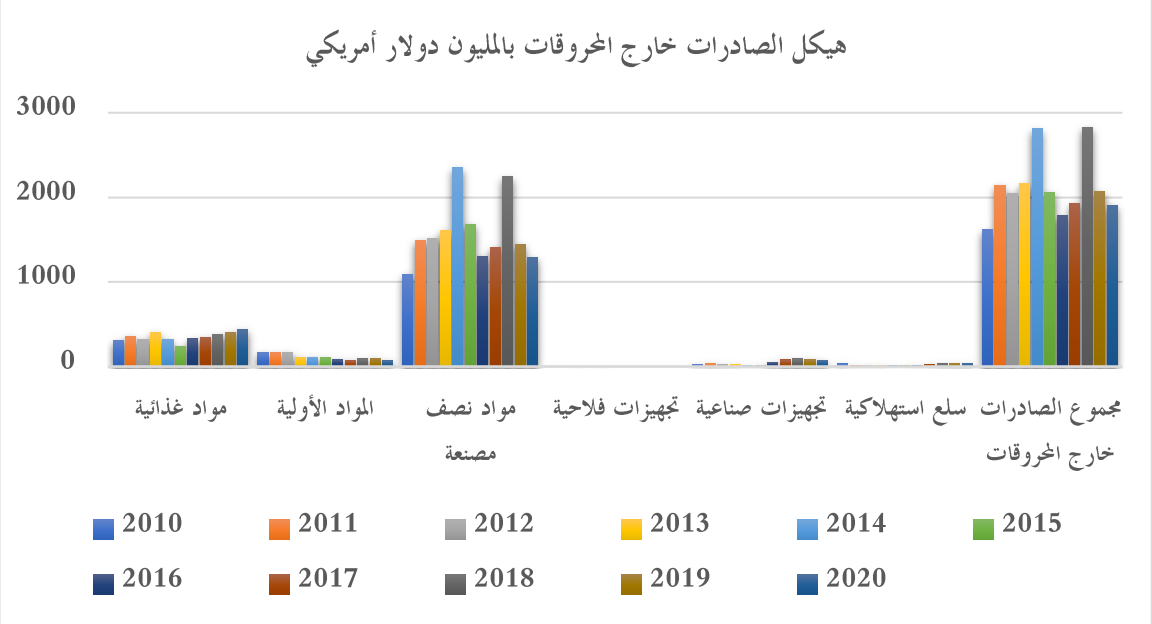

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال المنحنى أن المواد نصف مصنعة هي التي تأخذ حصة الأسد من هيكلة الصادرات خارج المحروقات رغم الذبذبات التي تشهده في كل فترة من تزايد وتناقص، ففي سنتي 2014 و2018 بلغت ذروتها في هذا النمو والزيادة، أما كل من سنتي 2016 و2020 يظهر لنا أن المواد نصف المصنعة تشهد هبوط حاد في

قيمتها مقارنة بالسلع الأخرى التي تشهد تدنيا كبيرا في قيمتها فهي في ذلك تتفاوت عن بعضها البعض أما قيمتها فتبقى محصورة بين 0 و500 دولار.

المبحث الثاني: واقع قطاع التصدير خارج المحروقات

يواجه التصدير في الجزائر خارج المحروقات بقلة المواد والسلع المصدرة بها وذلك تحقيق الدول لاكتفائها الذاتي في الكثير من السلع وهناك التي لا تحقق فيها حتى اكتفائها الذاتي لهذا تقوم الدولة دائما بوضع خطط ساعية في تطوير ودعم القطاع خارج المحروقات.

المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية فترة 2020/2010

تتوزع صادرات الجزائر عبر عدة دول وقارات العالم، ويختلف توزيعها على هذه الدول حسب العلاقة وحسب

الجدول رقم (04): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق خلال فترة 2020/2010

	الدول الأوروبية	الدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	الدول الأوروبية الأخرى	دول أمريكا الجنوبية	آسيا دون الدول العربية	اوقيانوسيا	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الافريقية	المجموع
2010	28009	20278	10	2620	4082	-	694	1281	79	57053
2011	37307	24059	102	4270	5168	41	810	1586	146	73448
2012	39797	20029	36	4228	4683	-	985	2073	62	71866
2013	41277	12210	52	3211	4697	-	797	2639	91	64974
2014	40378	10344	98	3183	5060	-	648	3065	110	62886
2015	22976	4134	30	1131	1733	-	439	1319	84	31846
2016	22976	5288	37	1683	2409	-	-	1550	82	34597
2017	20386	6465	40	2530	3595	71	-	1273	103	35262

41148	132	1669	262	248	5351	2660	400.09	6950	23386	2018
35822	382	1787	-	531	6424	3884	6.47	-	20496	2019

المصدر:DGD المديرية العامة للجمارك

والشكل الموالي يوضح لنا التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق في سنة 2018

الشكل (04) التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق في سنة 2018

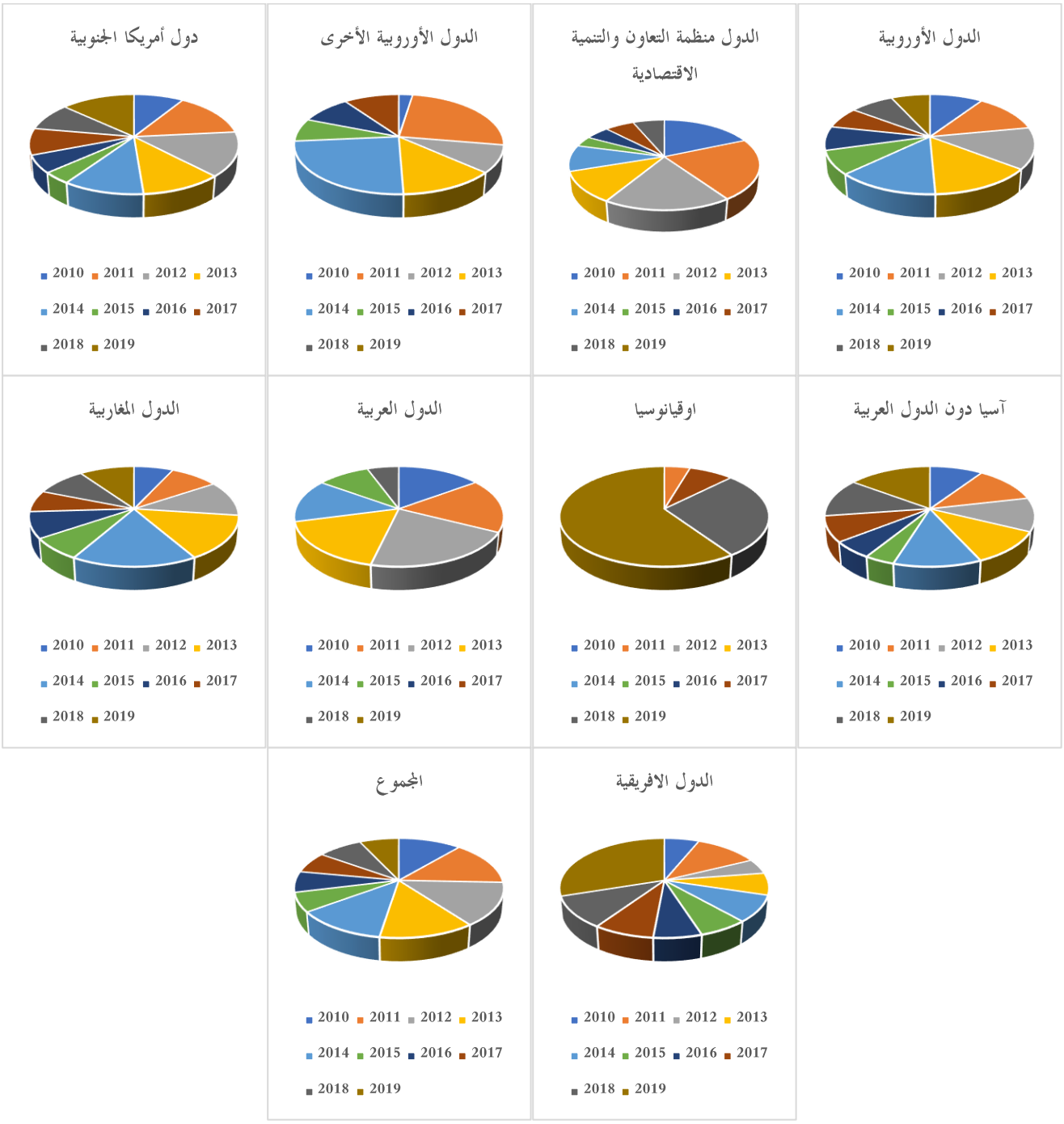

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال الشكل بأن 56.83 %من الصادرات الجزائرية توجه نحو دول الإتحاد الأوروبي الذي هوا الزبون الأول للجزائر، وهدا راجع إلى التقارب الجغرافي بين لدولتين عن طريق البحر الأبيض المتوسط ثم بعد ذلك نلاحظ دول أعضاء منظمة تعاون والتنمية الاقتصادية وتليها دول اسيا دون الدول العربية ثم دول أمريكا الجنوبية ثم الدول المغاربية ب 4.05%.

المطلب الثاني: أهم المتعاملين مع الجزائر خارج قطاع المحروقات سنة 2018

تعتبر الدول الأوروبية من أهم المتعاملين مع الدول الجزائرية بحيث نجد ان معظم بلدانها تتميز بعلاقات مع الجزائر، وكذا الولايات المتحدة وبعض دول اسيا وبعض دول إفريقيا. والجدول الموالي يوضح أهم المتعاملين مع الجزائر خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم (05) أهم المتعاملين (المستوردين) من الجزائر. الوحدة(مليون دولار).

البلد	القيمة	النسبة%
ايطاليا	6127	14.88
اسبانيا	5002	12.15
فرنسا	4631	11.25
و.م.ا	3857	9.37
بريطانيا العظمى	2771	6.73
تركيا	2318	5.63
هولندا	2250	5.47
البرازيل	2248	5.46
الهند	1622	3.94
الصين	1311	3.18
جمهورية كوريا	1264	3.07
البرتغال	1111	2.70

تونس	952	2.31
المغرب	653	1.59

المصدر: الوكالة الوطنية للاستثمار حصيلة التجارة الخارجية لسنة2018

من خلال الجدول نلاحظ بأن إيطاليا تأتي في المرتبة الأولى بقيمة 6127 مليون دولار بنسبة 14.88%بزيادة تقدر بـ 8.69. ثم اسبانيا وفرنسا وتركيا بـ 12.15% و11.25%و5.63%على التوالي بزيادة تقدر ب 4.73%و25.98%.

والجدير بالذكر أن كل هذه الدول تنتمي للاتحاد الاوروبي والذي كما أشرنا سابقا يستحوذ على أكثر من 50% من اجمالي صادرات الجزائر بحجم التقارب الجغرافي. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فقيمة ما تستوردانه من الجزائر هو 3857 و2771 مليون دولار على التوالي على التوالي بنسبة 9.37 %و6.73%.

المطلب الثالث: مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي

أثرت جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري في عام 2020، حيث تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي ففي الجزائر بنسبة 6.1% في عام 2020، مقارنة بالعام السابق له، وفقا لبيانات البنك الدولي. وبلغ متوسط معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1.81% بين 2010و2020، حيث بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق خلال تلك الفترة عند 3.8% في عام 2014، وأدنى مستوى له في عام 2020، حيث حقق الاقتصاد الجزائري انكماش حقيقيا كبيرا (نموا سلبيا)، بنحو 5.1% بعد تباطؤ استمر لخمس سنوات متتالية.

ففضلا عن التداعيات الناجمة عن وباء كوفيد 19 التي انعكست على الأنشطة في القطاع غير النفطي نتيجة حالات الإغلاق للأنشطة الاقتصادية، شهد الاقتصاد الجزائري انخفاضا في مستويات الناتج في القطاع النفطي في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق بين (اوبيك +) لخفض كميات الإنتاج ماأسفر عن تراجع في مستويات الانتاج من النفط الخام بنسبة 12% في عام 2020، حيث تراجع الإنتاج من 1.022 مليون برميل يوميا في عام 2019 إلى 897 ألف برميل يوميا في 2020.[1]

الجدول الموالي يبين تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2020/2010):

[1] الاقتصاد في الجزائر، شوهد يوم 2023/05/24 على الرابط https://fanack.com/ar/algeria/

الجدول رقم(06): مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي خلال 2020/2010

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	صادرات خارج قطاع المحروقات
2012	209.106	2.048
2013	209.8	2.16
2014	213.81	2.81
2015	165.98	2.05
2016	160	1.78
2017	170.1	1.93
2018	175.415	2.83
2019	171.158	2.07
2020	145.16	1.91

المصدر: البنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس (2021).

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياسا نقديا للقيمة السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية محددة وبما أنه مقاس نقدي سيتأثر بقيمة السلع وصادرات خارج المحروقات أحد هذه السلع.

الشكل رقم (05): مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي بالمليار دولار خلال 2020/2010:

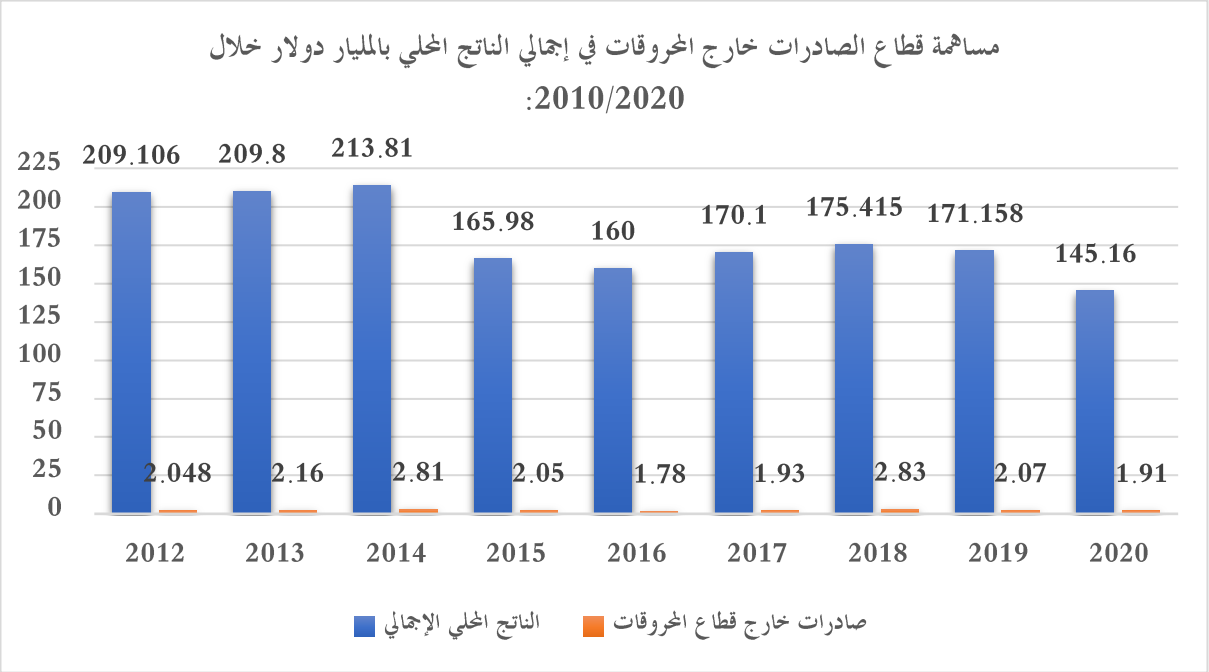

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر كانت ضئيلة طول فترة الدراسة وكانت أحسنها سنة 2014 وأدناها سنة 2020 وهذا يعود إلى كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على الإيرادات البترولية وهو بذلك يتأثر بصدمات البترولية ويؤثر في قيمة الناتج المحلي الإجمالي. كما أن تحليل أرقام الجدول (06) يبين بأن التذبذبات التي شهدها الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة كانت نتيجة التذبذبات في أسعار البترول وهي لا تؤثر في قيمة الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين تحرير التجارة وترقية الصادرات

المطلب الأول: الآثار والانعكاسات المتوقعة إثر الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية:[1]

تعتبر الحكومة الجزائرية أن مسألة إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية مرحلة مهمة وضرورية من مراحل الاصلاحات الاقتصادية وهي العامل الذي من خلاله يندمج الاقتصاد الجزائري مع الاقتصاد العالمي، ولكن في ظل هذا التصور لابد من الإشارة أن الإضمام قد يؤثر إيجابا في المدى البعيد غلى الاقتصاد الجزائري ويعود بفوائد

[1]. حناشي نوري، يحياوي عبد الحفيظ، الآثار المترتبة عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية التجارة في ظل تقلبات أسعار البترول، مجلة البديل الإقتصادي، العدد السادس، 292، 293، 2019.

عديدة في مختلف المجالات وله انعكسات ايجابية على كفاءات الأفراد وتحسين مستوى إنتاجية المؤسسات الجزائرية، كما يوفر الانضمام للمستهلك الجزائري تنوع المنتجات والخدمات بأسعار معقولة، ومن جهة أخرى قد يؤثر انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سلبا في المدى القصير على أداء الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل المنافسة القوية من طرف المؤسسات العالمية، وتحرير التجارة بالنسبة للإقتصاد يعتمد على قطاع المحروقات قد يدفع الدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض وما ينجم عنه من زيادة الديون وبالتالي الدخول في دوامة التبعية الاقتصادية للخارج، ويمكن تلخيص أهم الاثار الإيجابية والسلبية لآراء المفكرين الاقتصاديين والباحثين الذين يرون الجوانب الملمة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في النقاط التالية:

1. **الآثار والانعكاسات الإيجابية:**

- تحسين كفاءة الفرد والزيادة في فعالية المؤسسات النتاجية وهذا من خلال انتقال الخيرات الفنية والتكنولوجية المتطورة إلى داخل البلاد.
- توفير السلع الصناعية وتنوعيها وبجودة عالية وبأثمان معقولة وهذا نتيجة المنافسة وكذا عامل الترويج والدعاية والإشهار.
- من خلال الانضمام إلى المنظمة تعفى المنتجات المحلية من الرسوم الجمركية وبالتالي تصبح أمامها فرص لخلق منافذ ومحاولة فرض وجودها في الأسواق العالمية وفي المدى الطويل سيؤدي هذا العامل إلى زيادة حجم الصادرات.
- زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيعها سيؤدي إلى خلق فرص عمل كبيرة وبالتالي التخفيف من حدة البطالة كما أن فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي يساهم بشكل كبير في تنويع الصادرات الجزائرية.
- تطور خدمات الجهاز المصرفي الجزائري وهذا من خلال تعاملاته مع المصارف الدولية وهو بذلك ضمان وتحفيز للمستثمر الأجنبي للعمل في ظروف تتسم بسهولة العمليات المالية.
- من خلال الاتفاقيات الخاصة لقطاع الخدمات سيكون أمام الجزائر فرص كبيرة في تطوير قطاعها السياحي خاصة في ظل امتلاكها لمقومات سياحية كبيرة وتنوع ثقافات مجتمعها ومنه يبرز قطاع السياحة في الجزائر ويصبح مصدر من المصادر الهامة التي تساهم في تدفق العملات الصعبة، وزيادة الاحتياطي

من الصرف الأجنبي، ويصبح بذلك كأحد العوامل الأساسية التي تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

- في إطار الاتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية سيكون أمام الفرد الجزائري فرص الإبداع وتطوير عمله والاعتماد على النفس من خلال تشجيع الدولة لقطاع البحث والتطوير سيسعى المستثمر المحلي بغية الدخول إلى الأسواق العالمية إلى تحسين منتجاته والحصول على علامات تجارية عالية وشهادات عالمية كشهادة الإيزو.
- إن تحرير القيود الجمركية سيؤدي إلى تشجيع التجارة الدولية من خلال حرية دخول وخروج السلع والمنتجات واليد العاملة والأفراد خاصة أصحاب رؤوس الأموال وهو مايؤدي إلى تدفق حجم الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر كما سيتخلص قطاع الجمارك من أعباء مكوث البضائع في الموانئ والمطارات والحدود.
- إن الإنفتاح على العالم سيؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي.

2. الآثار والانعكاسات السلبية:

- بما أن صادرات قطاع المحروقات تمثل مايقارب 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية فهذا يعني أن مسألة الانضمام سيزيد من تبعية الاقتصاد الجزائري من حيث المنتجات الصناعية كما أن المنتجات المحلية ستسقط في مصيدة التغيرات الاقتصادية العالمية وخاصة في ظل فتح الأسواق الجزائرية أمام السلع الأجنبية وهو عامل قد يدفع بعض المؤسسات إلى الغلق بسبب كساد الصناعة الجزائرية وماينجم عن ذلك من تزايد البطالين في الجزائر وبعض الاثار الاجتماعية والإقتصادية.
- الإنضمام يؤدي إلى تقليص صلاحيات الدولة الجزائرية في تسيير شؤون بعض القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني، وقد يهمل بذلك الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد الوطني وهذا عكس ما يحدث في الدول المتقدمة.
- بما أن أسعار السلع والخدمات ستكون محررة وتتماشى والمؤشرات الإقتصادية العالمية وقد يترتب عن ذلك من إرتفاع في المستوى العام للأسعار وخاصة المنتجات الغذائية والتي تشكل حاليا مانسبته 25%من إجمالي الواردات أي قد تزيد في هذه الحالة فاتورة الغذاء الجزائري،كما أن الإنضمام وما يتبعه من تخلي الدولة عن دعم السلع الزراعية سيؤدي إلى نقص الإنتاج المحلي وبالتالي ستتدنى وتضعف القدرة

الشرائية للمواطن وفي هذه الحالة أيضا يزيد إهتمام المزارعين الأجانب للعمل من أجل تغطية الطلب المحلي المتزايد.

- في إطار الإتفاقيات الخاصة بالملكية الفكرية والتي تصب في حماية حقوق المؤلفين وأصحاب براءات الإختراع والنماذج التجارية، وبما أن الدول المتقدمة ومنها طبعا الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك 90 بالمائة من براءات الاختراع في العالم ومنه فالصناعة الجزائرية ستتحمل أعباء مالية كبيرة ومكلفة تضعف من مستواها التنافسي، وفي هذا الإطار نجد محاولة العديد من الدول النامية المنضمة للمنظمة العالمية للتجارة السعي على الحصول على براءات الإختراع.
- يترتب عن إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ،إنخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية والتي كانت تشكل جزءا هاما من مجموع إيرادتها وبالتالي يتأثر ميزان المدفوعات وقد يتجه نحو العكس.
- تأثر الصناعات الناشئة أو الوليدة سلبا بسبب الإنضمام إلى المنظمة إذ لم تكن هناك إجراءات لحمايته من المنافسة الدولية إلى أن يصبح قادرا على مواجهة الشركات الكبرى، فأغلب الصناعات الجزائرية هي صناعات وليدة قد تهددها صناعات الشركات متعددة الجنسيات وقد بين التاريخ تجارب بعض الدول المتقدمة في مجال حماية صناعاتها الناشئة خاصة في حالة الانفتاح المفرط وفي فتح الأسواق كليا أمام العالم الخارجي.

المطلب الثاني: التعليق على النتائج"تقييم وضعية الصادات خارج المحروقات في الجزائر

يعد التصدير خيارا استراتيجيا للنمو والتنمية الاقتصادية بالنسبة للدول نتيجة الدور الهام الذي يساهم به في تغيير الهيكل الاقتصادي بالشكل الذي يدفع القطاعات الإنتاجية للتطور والنمو والمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة المدخرات الوطنية وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات.

أولا: بالنسبة لتطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترة 2020/2010[1]

تبين لنا من خلال تحليل الجداول والمنحنيات أن:

- الصادرات في الجزائر تتوقف أساسا على قطاع المحروقات وبذلك فالتحسن في الميزان التجاري تتحكم فيه إلى حد بعيد أسعار المحروقات.
- مختلف الحكومات لمتعاقبة في الجزائر سعت إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة منذ بداية الألفية الجديدة أين حاولت هذه الحكومات بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي والوطني، وتعديل القوانين الخاصة بذلك، وإبرام اتفاقيات وشراكة وتعاون اقتصادي مع عدة دول ولكن كل هذه المحاولات لم تأتي بنتائج مرضية.
- الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات مما جعل صادرات خارج قطاع المحروقات مهمشة وقيمتها ضعيفة طيلة فترة الدراسة حيث شهدت تذبذبا بين الصعود والنزول إلى غاية السنوات الخمسة الأخيرة لفترة الدراسة أين شهدت ارتفاعا متواصلا إلا أنها لم تزيد عن 2.83 مليار دولار، وقد كان هذا نتيجة بعض المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج قطا ع المحروقات .
- الصادرات الجزائرية عرفت خارج المحروقات تنوع اقتصاديا في الهيكل السلعي كما أن المواد نصف مصنعة هي التي تأخذ حصة الأسد من هيكلة الصادرات خارج المحروقات رغم التذبذبات التي شهدتها في بعض الفترات كما أن المواد النصف المصنعة شهدت هبوط حاد في قيمتها مقارنة بالسلع الأخرى.

ثانيا: بالنسبة لواقع قطاع التصدير خارج المحروقات في الجزائر

تبين لنا من خلال تحليل الجداول والمنحيات أن:

- صادرات الجزائر تتوزع عبر عدة دول وقارة العالم يختلف توزيعها على هذه الدول حسب العلاقة وحسب تعاملات تلك الدولة مع الجزائر، وهذا راجع إلى التقارب الجغرافي بين الدولتين عن طريق البحر الأبيض المتوسط.

[1].بلاوي عبلة، قاسمي روميسة، واقع منظومة الصادرات في الجزائر خارج المحروقات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، إقتصاد نقدي وبنكي،2022/2021، ص40، 41.

- الدول الأوروبية تعتبر من أهم المتعاملين مع الدول الجزائرية بحيث نجد أن معظم بلدانها تتميز بعلاقات مع الجزائر، وكذا الولايات المتحدة وبعض دول آسيا وبعض دول إفريقيا.
- جائحة كورونا أثرت على الاقتصاد الجزائري في عام 2020، حيث تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي ففي الجزائر بنسبة 6.1%في عام 2020 مقارنة بالعام السابق له، فضلا عن التداعيات الناجمة عن وباء كوفيد 19 التي إنعكست على الأنشطة في القطاع الغير نفطي نتيجة حالات الإغلاق للأنشطة الاقتصادية.
- الإقتصاد الجزائري شهد إنخفاضا في مستويات الناتج في القطاع النفطي في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط وإلتزام الجزائر بإتفاق "اوبيك+" لخفض كميات الإنتاج ، ما أسفر عن تراجع في مستويات الإنتاج من النفط الخام.
- إ؟ن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر كانت ضئيلة طول فترة الدراسة وكانت أحسنها سنة2014 وأذناها سنة 2020 وهذا يعود إلى كون الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على الإيرادات البترولية وهو بذلك يتأثر بالصدمات البترولية ويؤثر في قيمة الناتج.

خلاصة الفصل:

إن الصادرات الجزائرية وبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من طرف السلطات الجزائرية من سياسات واجراءات تحفيزية لا يزال قطاع المحروقات منذ أزيد من ثلاثة عقود المصدر الرئيسي للدخل الوطني، إذ يساهم بـ50%من الناتج المحلي الإجمالي ويسيطر بشكل شبه تام على قطاع التصدير بنسبة تفوق93% من متوسط إجمالي الصادرات، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فهي تمثل جزءا ضئيلا جدا من قطاع التصدير، واغلبها مشتق أصلا من النفط أو موادها الأولية هي عبارة عن مواد نستوردها وهو ما يؤكد وجود خلل كبير في نمط التنمية الاقتصادية في الجزائر.

خاتمة

خاتمة:

إن المقصود من هذه الدراسة هو تحديد دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، إنها ظاهرة جديرة بالدراسة والتفسير.

إن الجزائر كنموذج من دول العالم الثالث، فمن أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي تسعى إلى تقوية موقعها في التجارة الدولية في ظل نظام تجاري دولي يدعو لتحرير التجارة.

لذا عملت الجزائر جاهدة لترقية وتأهيل منتجاتها التصديرية لمنافسة السلع العالمية في إطار الشراكة الأورومتوسطة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال العمل على تدعيم الخوصصة وإعادة تأهيل المؤسسات المصدرة ومحاولة تحسين المناخ الاستثماري لزيادة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولقد قدمنا في هذا المجال كل الإحصائيات الدالة على مدى تطور الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة وقمنا بدراسة أثر تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات بواسطة تحليل البيانات الإحصائية.

أولا: نتائج الدراسة: لقد توصلنا من خلال الدراسة وتحليل الفصول الثلاثة للمذكرة لمجموعة من النتائج نوردها فيما يلي:

- ❖ حرية التجارة تتطلب نجاعة المؤسسات الاقتصادية وأن تكون مؤهلة للمنافسة الخارجية.
- ❖ تعتبر التجارة الخارجية العمود الفقري لاقتصاديات الدول، نظرا للدور الهام الذي تؤديه في تحريك عجلة التنمية.

- ❖ تعود التجارة الخارجية بالمكاسب على الدول القائمة بالتبادل وهذا من خلال التقييم الدولي للعمل، وبالتالي التخفيض في سعر المنتوجات للمستهلك والتنويع في السلع، مما يؤدي إلى زيادة رفاهية المستهلك ومنه رفاهية البلدان التي تدخل التبادل.
- ❖ بالرغم من تعدد الإصلاحات وتنوعها والهادفة إلى تبعية الإقتصاد الوطني للبترول، إلا أنه الصادرات خارج المحروقات لحد الآن مازالت هامشية وتمثل نسبا ضئيلة من الصادرات الجزائرية، وهي تمثل إشكالية كبرى في التجارة الخارجية جراء ضعف المجهودات المبذولة لترقيتها.
- ❖ تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في تحقيق النمو الإقتصادي ، وفي هذا الوقت قد تؤثر سلبا عليه، فهي سلاح ذو حدين لذا يجب إتخاذ الإجراءات التي تجعل من أثرها هذا إيجابيا.
- ❖ رغم سياسة تحرير التجارة الخارجية المنتهجة من طرف الجزائر مع بداية سنوات 90، إلا أنها لا تزال تعتمد وبدرجة كبيرة على قطاع المحروقات.
- ❖ إن قطاع التجارة الخارجية الجزائرية لا يزال عاجزا عن الإنطلاق للمساهمة الفعالة في تنمية الإقتصاد الوطني على الرغم من كل الإجراءات والقوانين التي سنتها الدولة من أجل تعديل هيكلة التجارة الخارجية، وذلك بتشجيع المؤسسات العاملة في مجال التصدير للرفع من قدرتها التنافسية.
- ❖ نفس التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة.
- ❖ الجزائر تواجه تحديات كبيرة لتحسين صادراتها خارج المحروقات، رغم كل الجهود المبذولة من طرف الباحثين لإخراج الجزائر من التبعية النفطية ولهذا وضعت الدولة عدة هياكل مكلفة بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك بهدف مساعد المصدرين الجزائريين على القيام بكل الخطوات اللازمة للتصدير، ومن ثم تنمية وتطوير الصادرات خارج المحروقات.

1. **بالنسبة للفرضية الأولى**: إن التجارة الخارجية لم تعطي الكثير لعملية التمية الاقتصادية ويرجع ذلك لكونها لم تنجح أهدافها المرسومة لها، فعجز الميزان التجاري لا تزال قائما والصادرات الجزائرية لا زالت تتركز حول المحروقات.
2. **بالنسبة للفرضية الثانية**:الصادرات خارج المحروقات بقيت قيمتها ضعيفة رغم سعي الدولة لدعم القطاعات خارج المحروقات لتقوي آدائها وتحسين المردودية فيها، وهو مايستدعي على الدولة ولترقية الصادرات خارج المحروقات تعزيز وباء إقتصاد قوي وتنوع وهو مايثبت صحة الفرضية.

3. **بالنسبة الفرضية الثالثة:** يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى آثار إيجابية على المدى المتوسط والطويل في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات، تبين أنها صحيحة حيث أن الآثار السلبية المؤكدة تظهر على المدى القريب، أما الأثار الإيجابية فستكون على المدى المتوسط والطويل.

ثانيا: المقترحات والتوصيات

- العمل على تنويع الهياكل الإنتاج الزراعي والصناعي.
- الاهتمام بقطاع الخدمات والسعي إلى تحسينه مثل السياحة.
- إعطاء عناية أكبر للقطاع الخاص من طرف الدولة لمزيد من التحفيزات الجبائية والإدارية لزيادة العمل الاستثماري وخلق الفوائض الإنتاجية من أجل التصدير وتفعيل دوره في العمل التصديري.
- العمل على إنشاء مناطق حرة صناعية للتصدير.
- ضرورة عقلنة وترشيد السياسات العامة في الجزائر وفقا لنموذج تنموي مبني على اقتصاد متنوع ومنتج خارج إطار المحروقات.
- توفير آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاستقطاب اكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب لتنشيط العمل الإنتاجي والاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج من أجل التصدير.

➢ **ثالثا آفاق الدراسة:**

من أجل تعميق الدراسة تقترح بعض المواضيع:

رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهتنا في إعداد البحث من نقص المراجع وتضارب الإحصائيات وعدم دقتها فإن هذا البحث لا يخلو من العيوب والنقص الذي يشوب جميع البحوث الأكاديمية، ومنه نقترح بعض المواضيع جديرة لأن تكون إشكالية لأبحاث الأخرى:

- عوائق التصدير خارج المحروقات وسبل معالجتها في ظل الشراكة الأورومتوسطية.
- أثر الانضمام المرتقب للجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- أثر تحرير التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي لدول المغرب العربي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ) الكتب:

1. أحمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، الاسكندرية، 1994.
2. أحمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، الاسكندرية،1993.
3. أحمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 1999.
4. توفيق سعيد بيضور، الاقتصاد السياسي الحديث، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط3، 1994.
5. توفيق محمد عبد المحسن، التسويق وتدعيم الفقدرة التنافسية للتصدير، القاهرة، دار النهضة العربية، 1997.
6. جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2006.
7. رشاد الحصاروآخرون،التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2000.
8. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية"في ظلال الأزمة الاقتصادية العالمية" ،المكتبة المصرية، جامعة المنصورة.
9. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية،الاسكندرية، بيروت،1999.
10. سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد،دار المحمدية العامة، الجزائر.
11. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
12. صالح الدين نامق، التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 1972.

13. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الإقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2003.
14. عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005.
15. عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، 2000.
16. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة الدول العربية، ج2، ط1، القاهرة، 2003.
17. فؤاد مصطفى محمود، التصدير والاستيراد علميا ومعمليا، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1993.
18. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1996.
19. محمد عبد العزيز وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999.
20. محمد يونس، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية،1986.
21. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
22. موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، ط1، دار الصفاء للنشر، عمان، 2001.
23. ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

ب) المذكرات:

1. أميرة حشاني، دور الإعتماد المستندي كتقنية تمويل وضمان التجارة الخارجية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية_-وكالة بسكرة _مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015/2014.
2. بادة إسحاق، تقنيات الدفع ودورها في تمويل التجارة الخارجية، دراسة حالة البنك الجزائري"وكالة تقرت"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،جامعة بسكرة ، 2015.
3. باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013، ص37.

4. بلاوي عبلة، قاسمي روميسة، واقع منظومة الصادرات في الجزائر خارج المحروقات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، إقتصاد نقدي وبنكي،2022/2021.
5. بلقلة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي،دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل الشهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008.
6. بن بكريت إيمان، غراس ليلى،أثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية الصادرات خارج المحروقات، مذكرة التخرج ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية دولية، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت،2017.
7. ثامر دليلة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
8. زغدود حمزة، انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري2014/2004، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.
9. زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2014/2005، مذكرة شهادة الماستر علوم تجارية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.
10. طالب دليلة،المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007/2006.
11. طبني مريم، واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية"2002-2012"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،، جامعة بسكرة، 2014.
12. عسال محمد طيب، تحرير التجارة الخارجية وأثرها على الإقتصاد الوطني، مذكرة التخرج ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إدارة وإقتصاد المؤسسة، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت،2015/2014.
13. مطياف سناء، آليات تحفيز الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة المخللة القسنطينية الكبرى، مذكرة ماستر علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2014/2013.

14. نسيمة ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر2005/2012، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013/2014.
15. هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكات الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014/2015.

ت)محاضرات:

1. دومنيك سلفاتور، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993.
2. هاجر بوزيان الرحماني، محاضرات"مؤسسات العولمة والتبادل الدولي، مقياس المالية والتبادل التجاري" ،تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تيموشنت.

ج) مجلات:

1. حناشي نوري، يحياوي عبد الحفيظ، الآثار المترتبة عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية التجارة في ظل تقلبات أسعار البترول، مجلة البديل الإقتصادي، العدد السادس، 2019.
2. دينا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 85، 2007.
3. وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، عدد2002/1، جامعة ورقلة.

د) مواقع إلكترونية:

الاقتصاد في الجزائر، شوهد يوم 2023/05/24 على الرابط https://fanack.com/ar/algeria/

ثانيا مراجع باللغة الأجنبية:

1. LASARY, le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005.
2. KADA AKACEM, comptabilities, nationale, opu,ALGER, 1990.